

مجلس قيادة الثورة المنحل في العراق

لعام ١٩٦٨ النشأة والتأسيس (دراسة تاريخية)

الأستاذ المساعد الدكتور

حيدر نزار السيد سلمان

كلية الآثار / جامعة الكوفة

haydern.alsidsalman@uokufa.edu.iq

(مُلخَصُ البَحْث)

شكل مجلس قيادة الثورة بالمدة التاريخية الممتدة من (١٩٦٨-٢٠٠٣) القاعدة الأساس لحكم البعث في العراق وتجسيدا حقيقيا لسلطته المطلقة والمؤسسة المالكة لصلاحيات غير محدودة بالتشريع والمحاسبة والإشراف التنفيذي، كتمثيل لإرادة بعثية راسخة بفرض سيطرتها الكاملة على مفاصل الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية، وكان المجلس الأداة الأكثر تأثيراً بهذا الاتجاه، والأكثر نفوذاً ورمزية للحكم المطلق.

يتناول هذا البحث الموسوم ((مجلس قيادة الثورة في العراق لعام ١٩٦٨ النشأة والتأسيس)) دراسة تاريخية إنشاء هذا المجلس من قبل حزب البعث الذي استولى على السلطة بانقلاب عسكري في ١٧ تموز عام ١٩٦٨ بمشاركة عدد من ضباط الجيش العراقي، وهي محاولة لاستكشاف هذه المؤسسة تاريخياً وما يقف خلفها من أهداف ورؤية بعثية لإدارة شؤون الدولة في ظل نظام سياسي اتسم بالشمولية والهيمنة على مؤسسات الدولة.

أعتمد الباحث في دراسته على مجموعة من المصادر ذات القيمة التوثيقية وكان في مقدمتها القرارات والقوانين التي أصدرها مجلس قيادة الثورة التي تم جمعها توثيقاً ضمن أربعة مجلدات تغطي المدة التاريخية من ١٩٦٨-١٩٨٠ وبعنوان ((القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة)) وساعدت في التعرف على طبيعة العمل التشريعي للمجلس، كما تم الاستناد إلى مذكرات قياديين بعثيين سابقين تولوا مهام ووظائف عالية الشأن في نظام البعث ومنها مذكرات القيادي صلاح عمر العلي، وطاهر توفيق العاني وكذا الحال لمذكرات وزراء كانوا جزءاً من التركيبة الإدارية للنظام مثل المذكرات التي كتبها كل من جواد هاشم وزير التخطيط في الوزارة الأولى التي تشكلت عام ١٩٦٨ وفخري قدوري وزير المالية في عقد السبعينيات

من القرن العشرين ، فضلاً عمّا كتبه كل من المؤرخ بيترسلوجلت وتشارلس تريب عن تاريخ العراق الحديث والمعاصر .

ركز البحث بالشكل الأساس على مسألة تأسيس المجلس ونشأته التاريخية دون الخوض في القضايا العقائدية - الأيديولوجية . ومن جانب آخر فقد كشف الباحث من المعلومات المساعدة ضمن هوامش البحث التوضيحية كما وأعتمد في متن البحث التركيز على أصل الموضوع بعيداً عن الاسهاب والسرد غير المبرر . ولعل ما يمكن الإشارة إليه أن كل الذي تناولوا المجلس كانوا قد كتبوا ضمن الإطار العام لكتابتهم وفي سياق الأحداث دون الخوض بتاريخ المجلس كوحدة واحدة مفصلة .

جاء البحث بتمهيد ضروري للاطلاع على خلفية النظام السياسي القائم قبل الانقلاب في ١٧ تموز ١٩٦٨ ولمعرفة بعض التفاصيل على مساعي البعثيين واندفاعهم للسيطرة على الحكم عن طريق التآمر مع آخرين لإنجاز هدفهم . يمكن القول إن المدة المبحوثة مليئة بالإحداث ويُنظر إليها من زوايا مختلفة من جانب المؤرخين والسياسيين حسب عقائدهم السياسية وهو ما شجع الباحث على إضافة رأي جديد لكل الآراء الأخرى ليكون بالصيغة الحالية، آملاً أن يكون إسهاماً مقبولاً في تاريخ العراق السياسي المعاصر .

تمهيد

استطاع الرئيس عبد السلام عارف أن يطيح بشركائه البعثيين من مشاركته إدارة الحكم في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣^(١) بعد أن أصاب حزب البعث التشطي والتمزق الداخلي من خلال التناحر العقائدي بين قياداته وأنصاره^(٢) . وحين بلغت الخلافات بين عبد السلام وبين البعث مرحلة خطيرة تمثلت بتصاعد دور الحرس القومي في الحياة السياسية وما قام به من انتهاكات بحق معارضيه وشملت حتى قادة الجيش وكذلك الخلاف حول مسألة العلاقة مع الرئيس جمال عبد الناصر؛ دفع هذا عبد السلام للتحرك وحشد قواته وشبكة علاقاته العشائرية لضرب البعثيين وفك الشراكة معهم . كانت الضربات التي وجهت له عميقة الأثر على قدرته الحركية والتنظيمية وخفوت البريق الذي حصل عليه حين استولى على السلطة بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وإنهاء حكم عبد الكريم قاسم وبعث الروح الفاعلة التي كانت أساس نشاطه الانقلابي وحيوية أعضائه وأنصاره في الحصول على السلطة . غير أن هذه الأزمة العنيفة التي مر بها البعث لم تنتهه وتفقد القدرة على العمل السياسي على الرغم من الانشقاق الذي كان سبباً في إضعافه وتمهيد السبيل لعبد

السلام عارف للتخلص من شراكته، بالإضافة إلى التناحر الداخلي فقد كان اصغر أعمار معظم قيادات البعث وجهلهم السياسي وافتقارهم للخبرات الإدارية عاملاً في انهيارهم السريع. وعلى سبيل المثال فقد كان أربعة أعضاء من المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي تشكل بعد انقلاب ٨ شباط في العشرينيات من العمر، و(١١) كانوا في الثلاثينيات وأربعة في الأربعينيات، واتّسم معظمهم بالغرور والطيش^(٣).

ولغرض إضعاف البعث أكثر وتدمير قدرته بالتحرك وبالتأمّر فقد شنت حكومة عبد السلام عارف حملات اعتقال للبعثيين وأعمال تطهير في المؤسسات العسكرية والمدنية منهم، وشملت عمليات الملاحقة الشيوعيين والناصريين، إذ اعتمد عبد السلام عارف في حركته على شبكة من الاتباع داخل القوات المسلحة التي تربطه بعناصرها علاقات نسب وقرابة، مقيماً على هذا الأساس نظام حكم قديم يعتمد على الروابط القرابية العائلية^(٤).

شهدت صفوف البعث بعد الإطاحة به من السلطة انقسامات أيديولوجية حادة فرقته إلى جناح يسار وجناح يمين وكان يحمل كل طرف للآخر العداء والضعينة ويتهمه بما آلت إليه الأوضاع وضياع فرصة البقاء بالحكم^(٥) ويبدو أن أحمد حسن البكر استغل الفرصة جيداً لترتيب أوضاع حزب البعث حسب رؤيته معتمداً على أقربائه وأبناء مدينته بالدرجة الأولى، وهو ما سيحدث أثره بالتغيرات القيادية والهيكلية للحزب فيما بعد.

وعلى ما سبق، أحدث البعث تغييرات جوهرية في قياداته وتركيبته التنظيمية، فمنذ إبعاده عن السلطة شهد العام ١٩٦٤ تغييرات هامة تمثلت بطرد على صالح السعدي أمين سر القيادة القطرية بعد عام ١٩٦٣ وأعوانه من الحزب. وتولى أحمد حسن البكر رئاسة المكتب الذي واصل طريق فرض سيطرته على الحزب بترسيخ أقدام قريبه صدام حسين، إذ أصبح البكر أمين سر القيادة القطرية التي أعيد تأسيسها وكلفت بمهمة إعادة تنظيم الحزب بمساعدة عدد من أقاربه وأعوانه^(٦)، وجاء ذلك بعد تأييد مؤسسي الحزب ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار للبكر على حساب السعدي، ففي المؤتمر القومي السابع الذي عقد في شباط ١٩٦٤ تقرر طرد علي السعدي وجناحه من الحزب وانتخاب البكر عضواً في القيادة القومية^(٧).

يؤكد القيادي البعثي صلاح عمر العلي أن البعث وبعد إزاحته عن السلطة من قبل شريكه عبد السلام عارف؛ لم تتوقف شهيته بالعودة للحكم من جديد عبر عدة محاولات انقلابية وهو ما حصل فعلاً في أيلول ١٩٦٤ عندما كشفت الأجهزة

الأمنية محاولة انقلابية للبعثيين، شنت في إثرها حكومة عبد السلام عارف حملة اعتقالات شملت قيادات البعث ومن بينهم أحمد حسن البكر وصادم حسين^(٨).

استمر البعثيون في مساعيهم الهادفة للسيطرة على الحكم واتخذوا في سبيل ذلك خطوات أكثر جرأة من خلال إعادة التماسك والتنظيم وتشكيل جهاز سري مخابراتي ومليشيا مسلحة متأهبة، كما تغلغل في داخل العديد من المنظمات الجماهيرية^(٩).

كانت وفاة عبد السلام عارف في نيسان ١٩٦٦^(١٠) مرحلة جديدة لحزب البعث، فقد تولى الحكم بعده شقيقه عبد الرحمن عارف تحت ضغط العسكريين وضباط الجيش المقربين من عبد السلام^(١١) فبدأ الرئيس الجديد مختلفاً عن سابقه فسياسة التسامح والانفتاح على كل القوى السياسية التي انتهجها الرئيس عبد الرحمن عارف وفُرت أجواءً مناسبة لتقوية البعث ومدّ نفوذه أكثر داخل القوى المدنية والعسكرية، وتساعد نشاطه الهادف لبلوغ السلطة خصوصاً بعد توقف الملاحقات ضد أفراد^(١٢)، وفي صدد السياسة الجديدة التي اعتمدها عبد الرحمن عارف المتباينة عن سياسة شقيقه عبد السلام، كان أكثر من طرف يتحدث عن الآليات المرنة التي اعتمدها مع النشاطات الحزبية والسياسية وانخفاض حدة الإجراءات الأمنية والملاحقات بحق الناشطين السياسيين من مختلف التيارات والأحزاب الفاعلة، كما يمكن الإشارة إلى اللقاءات الدورية الاستشارية التي كان يجريها عبد الرحمن عارف مع مختلف القوى والشخصيات السياسية المعارضة لتبادل الآراء والأفكار، حتى تحولت الكثير من الأحزاب ذات النشاطات السرية إلى العمل العلني^(١٣) وأصبح من الممكن القول إن عبد الرحمن عارف كان يضع الحجر الأساس لحياة سياسة مختلفة عن سياسة شقيقه، بل يمكن وصف خطواته بالتمهيد لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي، لكن هذه الأوضاع العامة قد جعلت السلطة مرمية على قارعة الطريق بحساب الأحزاب السياسية والمغامرين الطامحين، لا سيما إذا دققنا جيداً بالنشاطات الحزبية في تلك المدة التاريخية وتساعد الأطماع ببلوغ السلطة عن طريق التآمر والانقلابات العسكرية^(١٤) لعرفنا أن البعثيين كانوا أكثر الجماعات استغلالاً لهذا الوضع الموسوم بالتراخي والضعف، فقد جد صدام حسين بتنظيم مليشيا الحزب وبمنظمة سرية في الوقت الذي بدأ فيه المكتب العسكري للحزب والقيادة القطرية بوضع الخطط لإقامة نظام بعثي جديد عن طريق الانقلابات العسكرية، وهو ما ظهر من خلال التحالف مع ضباط من الجيش عن

طريق الاتصالات مع المقربين من النظام والذين تبددت آمالهم مع عارف أو شعروا بالخيبة بسبب سياسته^(١٥).

تكمن غرابة الأوضاع السياسية بالمدة المذكورة وحسب الإشارة المثيرة لأحمد الحبوبي -وهو وزير عراقي في العهد العارفي- إذ أشار إلى أن الشارع العراقي وأوساط النخبة السياسية، كانت تتحدث عن انقلاب مرتقب سيقع قريباً، كما يكشف الحبوبي عن وصول أخبار تؤكد وجود محاولات انقلابية^(١٦) إلى رئيس الجمهورية الذي لم يفعل شيئاً جدياً سوى مواجهة المتهمين بالمحاولة وأخذ تعهدات منهم والقسم بالولاء للحكم^(١٧).

بدأ البعثيون تحركاتهم الممهدة للانقلاب بسلسلة من الاحتجاجات المسيرة التي كانت تهدف لإرباك الحكومة وإظهار ضعفها وإثارة الشارع العراقي بغية استغلال هذه التحركات لكسب الناس وإظهار قوة البعث، وبوضوح تام يبدو البعث قد وضع عينيه على السلطة ورسم طريقه إليها بتصميم مختلف هذه المرة، وعلى سبيل المثال فقد استغل البعث نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ والحرب بين الجيش العراقي والأكراد في شمال العراق ليوجه اتهامات قاسية للحكومة وفشلها في إدارة الأمور وشؤون البلاد^(١٨)، وبرز ذلك واضحاً في السنة المذكورة عبر المظاهرة التي نظمها البعثيون ضد حكومة رئيس الوزراء طاهر يحيى واتهامه بالعجز بشأن القضية الفلسطينية وضد المد الشيوعي مستغلين المخاوف الواضحة لرجال الدين من الشيوعيين وردود الأفعال الشعبية^(١٩)، لكن هذه التظاهرات المبرمجة ضد الشيوعية لم تمنع البعثيين من إجراء اتصالات معهم وعرض التعاون بشأن تدبير الانقلاب ضد حكومة عبد الرحمن عارف، وقد أرسل البكر مندوباً حزبياً إلى الحزب الشيوعي الذي تلقى نفسه ضربات موجعة من حكومة البعث عام ١٩٦٣ للمشاركة بالانقلابات على السلطة، إلا أن هذه الدعوة أحدثت انقساماً في القيادة الشيوعية ما بين مؤيد للتعاون مع البعث وبين معارض لها^(٢٠).

ومع بداية عام ١٩٦٨ تصاعدت تحركات البعث ونشاطاته وبلغت ذروتها في نيسان من هذا العام عندما قدم (١٣) ضابطاً متقاعداً ووزراء سابقين مذكرة إلى الرئيس عبد الرحمن عارف تطالب بتنحية طاهر يحيى عن رئاسة الوزارة وتشكيل حكومة ائتلافية تضم القوى الوطنية وإقامة مجلس تشريعي، وتزعم البكر هذه المجموعة التي رفض عارف مطالبها^(٢١) ولم يطل البعث انتظاره طويلاً للقفز على السلطة واستعادتها بل زاد عزمها في هذا الاتجاه، غير أنه كان ماهراً بالتحرك وملاعبة القوى السياسية والحزبية الفاعلة ولم يدع الفرصة تذهب عنه، وقد واثته

عن طريق نائب رئيس الاستخبارات العسكرية عبد الرزاق النايف والمتعاونين معه^(٢٢) الذي عرض على البعثيين التعاون بالانقلاب العسكري؛ وهو ما حدث بالفعل عندما تمكن البعث وعدد من الضباط المقربين من النايف والعاملين بحماية القصر الجمهوري من تنفيذ خطتهم الانقلابية في صباح ١٧ تموز ١٩٦٨^(٢٣) لينهوا بذلك حكم الرئيس عبد الرحمن عارف^(٢٤) أولاً ومن ثم فأن عزيمتهم على الانفرد بالسلطة وما تراكم عند البعث من مخاوف تاريخية من الشراكة بالحكم مع الآخرين فقد كانوا أقل صبراً واحتمالاً مما سبق، فعقدوا العزيمة على العمل السري للإطاحة بأقوى شركائهم ومساعدتهم بالوصول للسلطة، وهو ما حدث في ٣٠ تموز من العام نفسه عندما تخلصوا من عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداود وآخرين بسرعة بالغة أقل ما يقال عنها إنها عملية مغامرة نفذها البعث بعد أن هباً لها أسباب نجاحها، وكسب كل من سعدون غيدان وحماد شهاب إلى جانبه، وحينها بدأت مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر تحت حكم البعث من جديد، لكن هذه المرة بآليات مختلفة وخبرة تولدت عن التجربة السابقة وصعود واضح للقوى العشائرية المناطقية التي تمثلت بالقيادات الرئيسية والمؤثرة في السلطة الجديدة، كما كان للآلية الإدارية والتشريعية والتنفيذية وقيادة الدولة التي مثلتها مؤسسة استحوذت على كل الصلاحيات والامتيازات السلطوية أثرها في ترسيخ حكم البعث وتماسكه ضمن منظومة القيادة والسيطرة التي تجسدت بمجلس قيادة الثورة.

تأسيس مجلس قيادة الثورة

استوعب البعثيون بعد بلوغهم السلطة مرة أخرى في ١٧ تموز ١٩٦٨ أحداثاً وتفاصيل انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وما تلاها من تطورات في ١٨ تشرين الثاني من العام نفسه عندما انقلب عليهم شريكهم عبد السلام عارف مستغلاً تخبطهم السياسي وركونهم للصراعات الحزبية والاختلافات الفكرية، وكان استيعابهم للتجربة القاسية أن أصبح تفكيرهم أكثر قدرة ومرونة بالتعامل مع مشكلة الحكم في العراق وتراكم للخبرة التي حصلوا عليها من التجارب السابقة ويقظتهم الحذرة من شريكهم الجديد عبد الرزاق النايف، وبالفعل فقد استندوا إلى معرفتهم بالأوضاع العامة بالمناورة مع القوى السياسية الأخرى بغية ترتيب أوضاعهم وتقوية قاعدتهم السلطوية، ولعل سيرة البعث من المدة التي تمت الإطاحة بهم من قبل عبد السلام عارف إلى تسنم مقاليد الحكم في عام ١٩٦٨، تشير إلى أن ما بذله من جهود لتحشيد قوته ومد نفوذه داخل المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية، غير أن الجهد الأكثر تنظيماً وذكاءً في هذه المسيرة تمثلت في تشكيلهم لجهاز أمني سري يطلق عليه جهاز ((حنين))

جسد بوضوح الاستعدادات البعثية لما بعد نجاحهم في هدفهم الانقلابي، وربما كان هذا الجهاز نشطاً في جمع المعلومات ومعرفة موازين القوى الداخلية وخصوصاً التي تتعلق بقدرات الأحزاب السياسية وإمكاناتها الفعلية، أما الأمر الآخر فقد تمثل بالبناء التنظيمي الجديد للبعث المتمسك بالصلوات القرابية والعشائرية^(٢٥) فقد سهل هذا الترابط ترتيب أوضاع البعث وتحقيق الانسجام المطلوب كما أوجد نوعاً من التماسك الذي افتقده سابقاً.

استهدف البعث بعودتهم لإدارة الحكم على تمركز السلطة بيدهم والإسكاف بتفاصيلها وآلياتها بقوة تفرض احتكارهم الحصري لكل صغيرة وكبيرة؛ سواء بالإدارة أو القرارات والقوانين والتشريعات التي يتم التعامل بها، وقد عبّر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث بوضوح عن حقيقة الإرادة الكلية لقادته كهدف مركزي يتخلص ((بتثبيت السلطة الثورية وقيادة الحزب لها، وإنجاز المهمات التحررية والديمقراطية والتقدمية التي لم تتجزأ ثورتها ١٤ تموز و ٨ شباط))^(٢٦).

وتمثلت الأهداف البعثية بمسك دفة السلطة وحصرها بمجلس قيادة الثورة الذي أعلن عن تأسيسه وظهوره كمؤسسة سلطوية لإدارة شؤون الدولة في البيان الأول الصادر عن قادة الانقلاب في ١٧ تموز عام ١٩٦٨، وهو البيان نفسه الذي أعلن حدوث الانقلاب وإعفاء الرئيس عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية وإحالاته على التقاعد، وإعفاء رئيس الوزراء طاهر يحيى من منصبه^(٢٧).

خلا البيان الأول للانقلاب الذي قرأه من الإذاعة العراقية حردان التكريتي من أسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة^(٢٨) على الرغم من إعلان تشكيله بهذا البيان^(٢٩) وفي يوم ٢٣ تموز ١٩٦٨ أصدر مجلس قيادة الثورة قائمة بأسماء أعضائه السبعة وهم كل من : أحمد حسن البكر، عبد الرزاق النايف، حماد شهاب، ابراهيم عبد الرحمن الداود، سعدون غيدان، صالح مهدي عماش، حردان التكريتي^(٣٠)، وتظهر التشكيلة المعلنة للمجلس وكأنها مفروضة فرضاً على البعث، فقد ضمت شخصيات متنافرة مع أفكار البعثيين وطموحاتهم بالسلطة المطلقة والتفرد بالحكم، كما يظهر أن الانقلاب لم يك من نتاج البعث بالكامل، لكن الضرورة دفعته للتعاون مع من كانت لهم قدرة على مساعدته بالتنفيذ والعودة للسلطة^(٣١) ويمكن القول إن المجلس بتشكيلته الأولى ضم مجموعة غير متجانسة فكرياً وسياسياً، وتبدو صيغة تأسيسه على أنها قامت على أساس التوافقات التي عملت للانقلاب، وهذا الأمر ينطبق على التشكيلة الوزارية، إذ مُنحت الحقائق الوزارية لبعثيين ولأتباع قادة الانقلاب من

غير البعثيين أو لممثلي الأحزاب والقوى الأخرى، ومنهم رئيس جماعة الإخوان المسلمين فضلاً عن أربعة أكراد^(٣٢) وهناك رواية مثيرة حول كيفية اختيار العضو بالمجلس وهي دالة على مدى التخطيط والفوضى ونعني العضوية بمجلس قيادة الثورة، وتشير الرواية إلى أن حماد شهاب أمر اللواء العاشر المدرع المتعاون مع البعثيين في تنفيذ الانقلاب كان يشعر بالغضب لعدم تعيينه عضواً بالمجلس، ويبدو أن صدام حسين الذي كان هو الآخر لا يمتلك العضوية قد لاحظ تبرم شهاب، فعرض عليه الدخول على الأعضاء الذين كانوا مجتمعين وفرض نفسه بالقوة كعضو بالمجلس، وهو ما فعله شهاب ليضاف إلى أعضاء المجلس^(٣٣).

خلال المدة الممتدة من صباح ١٧ تموز وحتى يوم ٣٠ منه أصدر مجلس قيادة الثورة عدداً من القرارات الهامة وعددها (١٧) قراراً وبياناً وأمرات تناولت أموراً تكاد تشكل قرارات التعيين والعزل عن الوظائف القاسم المشترك^(٣٤) بينها، وتُظهر قراءتها إرادة البعث لتوطيد أركان سلطته وتعزيزها من خلال فرض السيطرة على المؤسسات المدنية والعسكرية وإزاحة المنافسين ومن يُعدّهم أعداء له، وكما تبين الرغبة في عدم إثارة شركائه بالحكم، لم يتبنّ البعث خطاباً يشي برغبة الانفراد بالسلطة والايحاء بذلك، ويبدو أن القرارات جاءت بالتوافق ما بين البعث وشركائه، غير أن ذلك لم يمنع من استغلال أحمد حسن البكر وصدام حسين، وهما اللذان يمثلان القيادة البعثية ورأس حريتها، من زيادة إحكام السيطرة على أجهزة الدولة وخصوصاً العسكرية منها ومسألة تبيح القوات المسلحة، ومن ذلك القيام باعتقالات للمشكوك في ولاءاتهم وعزل آخرين، وتمثل ذلك بوضوح بعزل رئيس أركان الجيش فيصل ابراهيم الأنصاري وثمانية من قادة الفرق واستبدالهم ببعثيين ومواليين^(٣٥).

لم يكن البعثيون في ارتياح مع شريكهم الناييف ومن الآخرين الذين تولوا مناصب في مجلس قيادة الثورة أو مجلس الوزراء، ولهذا فقد كان مهمم الأساس هو التخلص من شركائهم ومنافسيهم والتفرد بالسلطة، وبالفعل فقد قد أعدوا للأمر جيداً وبسرعة، وعلى هذا الأساس كُلف حردان التكريتي بتوطيد سلطة الحزب داخل صفوف القوات المسلحة حتى لا يفقد البعث نفوذه لصالح الأغلبية غير البعثية بين ضباط الجيش، لذا قرروا التحرك للتخلص من حلفائهم^(٣٦). وكان مجلس قيادة الثورة قد عين حردان التكريتي رئيساً لأركان الجيش ووكيلاً لقائد القوة الجوية ورُفِع من رتبة عميد إلى رتبة لواء^(٣٧).

لم يمض سوى أسبوعان على انقلاب ١٧ تموز، حتى قاد البعثيون انقلاباً آخر في ٣٠ تموز^(٣٨) من العام نفسه ضد حلفائهم الذين شاركوهم بالإطاحة بحكم الرئيس عبد الرحمن عارف، لينتهي الصراع على السلطة بين الأجنحة المتحالفة^(٣٩) وليبدأ تاريخ جديد لحكم البعث للبلاد دون منازع من خارج التركيبة البعثية، ويبدأ بصياغة نمط سلطوي مختلف يجسد طموحات البعثيين وأيديولوجيتهم القومية وتقديماً لأخطاء تجربة ٨ شباط لعام ١٩٦٣، وكان من النتائج الملموسة لانقلاب ٣٠ تموز عزل وإخراج عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء من مناصبهم^(٤٠) وجاء في البيان الصادر عن المجلس في ٣٠ تموز تبريراً لأسباب الانقلاب؛ فقد اتهم الناييف وجماعته بالتآمر على ما أسماه الثورة وأهدافها وخروجهم على قرارات مجلس قيادة الثورة ومبدأ القيادة الجماعية والعمل على جعل الوزارة بديلاً عن المجلس لتمرير القرارات المضادة للثورة^(٤١).

وظهرت تشكيلة جديدة لمجلس قيادة الثورة من خمسة أعضاء يرأسهم أحمد حسن البكر وجردان التكريتي وصالح مهدي عماش وحمد شهاب وسعدون غيدان وكلهم من العسكريين، والملاحظ أن ثلاثة من الأعضاء الخمسة كانوا ينحدرون من مدينة تكريت^(٤٢) وبذلك أصبح الانقلاب والسلطة بعثية بشكل كامل، كما أصبح مجلس قيادة الثورة الأداة الأساسية للبعث لحكم البلاد لإيجاد تشريعات وقوانين تثبت سلطته وترسيخها سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وتمهيد السبيل لحكم شمولي يتجاوز العقبات التشريعية، وهو ما ستقع مهامه على المجلس. واستكمالاً لهذه المهمة فقد تشكلت وزارة جديدة يرأسها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة أحمد حسن البكر ضمن خليط من الشخصيات البعثية والاختصاصيين المستقلين وشخصيات كردية^(٤٣) حسب تكليف مجلس قيادة الثورة بقراره المرقم ٣٠ في ٣١ تموز عام ١٩٦٨^(٤٤).

أصبح البعث هو الماسك الوحيد لدفة الحكم، باذلاً كل جهد لإدارة الأمور بمهارة وفرض وجوده دون منافسة من القوى السياسية الأخرى التي لم تُعد قادة أصلاً على المنافسة بعد أن فقدت قوتها ولاسيماً الشيوعيون الذين ما زالت آثار ضربات شباط ١٩٦٣ بادية عليهم وما شهدته صفوف الحزب من انقسام حاد تمثل بتشكيل القيادي الشيوعي عزيز الحاج قيادة حزبية جديدة ((القيادة المركزية)) لينشب صراع شيوعي- شيوعي مريير^(٤٥) أستعاد منه البعثيون في ترسيخ سيطرتهم المطلقة على الحكم وجعل مجلس قيادة الثورة مركزاً رئيساً للقيادة والسيطرة، ورافق عملية مركزة السلطة وحصرها بيد الحزب الواحد محاولات بعثية لإغراء القوى

السياسية الأخرى للقبول بحكمهم وتقديم صورة جديدة عنهم تزيح الآثار السلبية والأوصاف العنيفة التي لحقت بهم بعد تجربتهم السابقة بالحكم وبالأساليب التي تعاملوا بها مع خصومهم السياسيين خلال مدة انقلابهم الأول في الثامن من شباط ١٩٦٣.

ومن أجل الحصول على القبول الشعبي واستمالة القوى السياسية، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة بياناً أكد فيه على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في كافة أنحاء العراق^(٤٦)، كما حاول حزب البعث إثبات حسن النية تجاه الشيوعيين عندما أصدر مجلس قيادة الثورة في الخامس من أيلول عام ١٩٦٨ قراراً أفرج بموجبه عن عدد من المعتقلين الشيوعيين وأعاد المفصولين منهم لأسباب سياسية لوظائفهم السابقة^(٤٧).

ما يمكن ملاحظته أن عمل الحكومة ومؤسسات الدولة كان يجري ضمن إطار الدستور القديم للبلاد، بل يمكن الإشارة إلى أن مجلس قيادة الثورة أصبح يشرّع القوانين لنفسه كمؤسسة دستورية دون أن يكون هناك دستور جديد للبلاد يثبت موقع المجلس ووظيفته القانونية، ويبدو أن البعثيين أصبحوا يستندون في حكم البلاد على ما يُعرف بالشرعية الثورية التي منحوها لأنفسهم، ولعل قرارات مجلس قيادة الثورة تشير إلى ذلك من خلال تأكيد ديباجة البيانات الصادرة بعد ٣٠ تموز التي تفيد أن القرارات صادرة حسب ((مبادئ ثورة ١٧ تموز))، وهي إشارات تتكرر بديباجة القرارات ويستند عليها المجلس قبل صدور دستور البلاد المؤقت^(٤٨).

كانت الملامح العامة تشير إلى هيمنة واضحة للبعثيين المنحدرين من مدينة تكريت على مقاليد السلطة ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، فضلاً عن كونهم من مدينة واحدة فقد جمعتهم أيضاً الروابط العشائرية والعائلية^(٤٩) وسهل هذا الانسجام داخل البيت السلطوي من مهمة البعثيين والحكومة الجديدة بترتيب أوضاعها وتقوية سيطرتها لإدارة شؤون الدولة بشؤون الدولة حسب رؤيتها^(٥٠) ودون منافس حقيقي لها على الرغم من الإغراءات التي قدمتها القوى السياسية بغية التعاون معها لاسيما الشيوعيون^(٥١).

تحرك البعثيون بخطوات واثقة باتجاه تعزيز مواقعهم في السلطة لاسيما في ما يتعلق بتركيز هذه السلطة في مجلس قيادة الثورة ووضعه بإطار تشريعي دستوري يحدد صلاحيته ومدى نفوذه، كما يضع القاعدة القانونية للوظائف العامة الملقاة على عاتق أعضائه وسبل اختيارهم وعزلهم وما يتمتعون به من امتيازات، وتحقق ذلك من خلال الدستور المؤقت الصادر في الحادي والعشرين من أيلول ١٩٦٨

والذي ألغى العمل بالدستور المؤقت الصادر في ١٠/٥/١٩٦٤ وتعديلاته وأصبح معمولاً به بعد نشره بالجريدة الرسمية^(٥٢) حيث ضم الدستور المؤقت الجديد خمساً وتسعين مادة^(٥٣).

أشارت المادة الأولى من الباب الأول من الدستور المؤقت إلى سمة الدولة العراقية وطبيعة نظامها السياسي عندما عد الجمهورية العراقية: ((دولة ديمقراطية شعبية تستمد أصولها وديمقراطيتها وشعبيتها من التراث العربي وروح الإسلام))^(٥٤) وكان من غير الواضح فهم ماذا تعني عبارة ((تستمد أصول ديمقراطيتها من التراث العربي وروح الإسلام))، ويبدو أن البعثيين كما يظهر قد حاولوا التلاعب بالألفاظ والمشاعر الشعبية وتغطية إرادتهم بإقامة نظام سياسي شديد المركزية محكوم من حزب واحد من خلال ربط رؤيتهم السياسية بالتراث العربي الإسلامي وتبرير سيطرتهم الكاملة على مقاليد الحكم، وبالفعل فقد كان مجلس قيادة الثورة هو الوسيلة التي اعتمدها البعث لإنجاز أهدافه المشار إليها وكما ذكرنا فإن البعث بلغ السلطة بانقلاب عسكري أطاح فيه بسلطة تستند إلى الحكم العسكري بعد عشرة سنوات من انقلاب ١٩٥٨ الذي قضى على نظام سياسي ديمقراطي يجري فيه تداول السلطة سلمياً ويستند إلى إرادة الشعب كونه مصدراً للسلطات، إذ لم يفكر البعثيون باعتماد نظام سياسي ديمقراطي تشيع فيه الحريات ويمارس فيه العمل السياسي دون قيود و بانتخابات تتمخض عنها حكومة منتخبة شعبياً، وهو ما لم يخطر على تفكير البعثيين ومخططاتهم، غير أن ما حصل فعلاً هو أن مجلس قيادة الثورة جسد الاحتكار المطلق لكل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، ويمكن وصفه بأنه صورة من الدكتاتورية الحزبية الجماعية^(٥٥).

منح الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨ مجلس قيادة الثورة السلطات العليا في الدولة وصلاحيات لا يمكن وصفها إلا بالسلطة المطلقة البعيدة عن أية منافسة من أية جهة، والبعيدة عن أي توجه لنظام سياسي ديمقراطي، بل العكس تماماً فمن حق المجلس ممارسة السلطات الآتية:

- ١- انتخاب رئيس الجمهورية
- ٢- الإشراف على القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
- ٣- إعلان التعبئة وإعلان الحرب وقبول الهدنة.
- ٤- تعيين رئيس الوزراء والوزراء، وقبول استقالاتهم، وإعفائهم من مناصبهم
- ٥- إقرار القوانين والأنظمة وقرارات مجلس الوزراء والمعاهدات والاتفاقات مع الدولة.

٦- الإشراف على شؤون الجمهورية بما يحقق حماية الثورة والوصول إلى أهدافها التي أشار إليها بيان إعلانها والبيانات الرسمية الأخرى التي صدرت منه.

٧- إصدار قرارات لها قوة الإلزام وفقاً لأحكام هذا الدستور والقوانين النافذة^(٥٦).

إن هذه الصلاحيات التي اختصرت بشكل كامل كل السلطات بيد المجلس، تؤكد عدم عزم البعث على تمتين سلطته وتركيزها بمجلس هو من أصدر الدستور وهو من وضع نفسه كسلطة مطلقة دون منازع، إذ وضع تحت سيطرته كل المؤسسات المدنية والعسكرية وحركتها وبرامجها، وحسب الدستور المؤقت فقد خول المجلس نفسه بسلطات تشريعية وتنفيذية غير قابلة للطعن^(٥٧).

وهذا يتناقض مع السمة الديمقراطية التي أشار لها الدستور، وبذلك يكون مجلس قيادة الثورة هو التجسيد المؤسساتي الذي ركز فيه البعث سلطته كحاكم للدولة العراقية، ولعل الفقرة السادسة الواردة في التسلسل أعلاه التي تشير إلى حماية الثورة والوصول إلى أهدافها تؤكد الإرادة البعثية لتجسيد رؤيتهم السلطوية بخلق مؤسسة دولة تمتلك القوة والقيادة والسيطرة.

مثل مجلس قيادة مفهوم البعث للشرعية الثورية التي أسبغها البعثيون على انقلابهم العسكري، إذ تركزت السلطة الحقيقية في مجلس قيادة الثورة بأحمد حسن البكر نفسه، الرئيس الذي استحوذ على صلاحيات شخصية وسياسية مطلقة مقارنة بالشخصيات الهامة بالحزب والقوات المسلحة^(٥٨) بوصفه الشخصية التي تحتل المرتبة الأولى بالتدرج الحزبي كأمين عام للقيادة القطرية، فهو قد جمع بين القيادة الحزبية والمنصب السيادي الأول بالدولة، ويظهر هذا الجمع لمهام متعددة من قبل شخص واحد أراد التماهي بين الحزب والمجلس، فكل منهما يستبطن الآخر لتتشكل القيادة شديدة التمركز التي سعى لها البعث منذ استلامه للسلطة.

منح الدستور المؤقت عضو مجلس قيادة الثورة الحصانة أمام الإجراءات القانونية بسبب أعماله الوظيفية، بيد أنه أشار إلى إمكانية محاكمة العضو أمام محكمة خاصة بعد صدور قرار بهذا الشأن من ثلثي أعضاء المجلس^(٥٩) أما اتخاذ القرارات من قبل المجلس فهي فيستند إلى أكثرية الأعضاء، وفي حالة التساوي بين الرفض والقبول ترجح كفة الجانب الذي فيه رئيس المجلس وهو نفسه الذي يدعو المجلس للاجتماع وتصدر القرارات بتوقيعه أو من يخوله تحريراً^(٦٠) وبذلك يكون للرئيس الرأي الغالب والقوة لتمرير ما يريد من قرارات، ومادام المجلس بحقيقته تجسيدا لرؤية حزب البعث وسلطته على الدولة فقد أكدت المادة الثالثة من الدستور على سيادته الكاملة وهو ليس مسؤولاً أمام أحد عدا حزب البعث حتى لو كانت

درجة هذه المسؤولية أكثر من شكلية وكان فيها مجلس الوزراء أداة تنفيذية لمجلس قيادة الثورة^(٦١).

ومما يثير الاستغراب أن البعثيين تعهدوا بتشكيل مجلس وطني^(٦٢) منتخب له صفة استشارية فقط لا ينافس مجلس قيادة الثورة في التشريع وإصدار القرارات الملزمة، إذ وُضع المجلس الوطني المفترض تحت سلطة مجلس قيادة الثورة الذي بقي هو السلطة العليا الوحيدة في البلاد^(٦٣).

واصل البعث تقوية سلطته من خلال تبعية كل أجهزة الدولة وإخضاعها لإيديولوجيته، وكانت محاولات البعث تنطلق من خشية المتعاطمة من العسكريين الذين ينافسون المدنيين على المراكز العليا بالدولة، إذ كان الصراع بين الجناحين واضحاً حول السياسة والسلطة وهو ما أدركه أحمد حسن البكر وصادم حسين، فكانا يرغبان بإبعاد تأثير الجيش وتقليص دوره بالمجال السياسي على غرار ما حدث في سوريا، وعلى هذا الأساس فقد تم توسيع عضوية مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٦٩ من خلال إضافة أعضاء مدنيين مما أدى إلى تقلص الأعضاء من العسكريين إلى أكثر من الثلث بقليل كخطوة أولى في هذا الاتجاه^(٦٤) وجاءت إجراءات التوسع في عضوية المجلس للبعث في تشرين الثاني ١٩٧٤ إذ أرتفع عدد أعضائه من (٥) أعضاء إلى (١٥)^(٦٥) عضواً وجميع الأعضاء الجدد كانوا أعضاء في القيادة القطرية لحزب البعث و أكثرهم ينحدرون من مدن بغداد والموصل وتكريت والمدن الصغيرة وسط الفرات^(٦٦).

جاءت الخطوة الأعمق والأهم لتجسيد الصبغة العائلية - القرابية لقيادة الحزب والدولة باختيار صدام حسين التكريتي نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة أحمد حسن البكر بعد انتخاب كافة أعضاء المجلس لصادم حسين كنائب لرئيس المجلس، وصدر قرار الانتخاب بالرقم (٦١١) في ٩/١١/١٩٦٩^(٦٧) وبذلك يكون البكر وصادم قد حققا تحالفاً فرض نفوذه على الدولة والسيطرة على مؤسساتها وعلى أجهزتها، كما يشير هذا الاختيار إلى البروز المؤسسي لشخصية صدام حسين بعد أن كان قبل إنابته لا يتبوأ منصباً رسمياً علنياً سوى إدارته السرية لجهاز المخابرات والأمن ومد نفوذ الحزب الى داخل المؤسسة العسكرية والأمنية وتغلظه هو كشخصية نافذة داخل هذه المؤسسات^(٦٨). وحسب روايات قياديين بعثيين فإن صالح مهدي عماش كان المرشح الأقوى لمنصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، غير أن كلاً من البكر وصادم حسين، وبدعم من أعضاء آخرين بالمجلس، وجهوا ضربة لعماش وأطاحوا به في قصة تآمر مثيرة تعبر عن سريان

روح التآمر داخل صفوف القيادة البعثية، وتمثل هذا التآمر بمجموعات تنضوي تحت لوائها قيادات حزبية كانت تعيش صراعاً داخلياً على مصادر السلطة والسياسة مع بعضها البعض، كما تشير قصة صعود صدام حسين إلى نجاح جناحي البكر و صدام في التربع على السلطة العليا المطلقة للبلاد وتحتيتهم للمعارضين الداخليين بأساليب شتى^(٦٩).

أصبح صدام ذا تأثير بالغ كقائد لرئيس مجلس قيادة الثورة^(٧٠) مع وجود رئيسه البكر في مركز السيطرة والتأثير ومحور الصراع داخل القيادة، وعلى سبيل المثال فإن بقاء الأشخاص في مناصبهم السلطوية مرهون إلى حد كبير بمدى مقبوليتهم لدى صدام حسين، وبالمقابل فقد أصبح المعارضون لنائب رئيس مجلس قيادة الثورة و يختلفون معه ويشكلون تهديداً فعلياً ومحتملاً أما يتم طردهم أو التخلص منهم بالتدريج^(٧١).

كان مجلس قيادة الثورة خاضعاً بشكل كامل لقوة البكر و صدام حسين على الرغم من محاولتهما إسباغ صفات العمل الجماعي في عملية إصدار القرارات، بيد أن السائد بين أعضاء المجلس إن ما يتفق عليه البكر و صدام في مسألة إصدار التشريعات والقرارات أمرٌ لا يمكن الاعتراض عليه ورفضه من بقية الأعضاء، حتى بلغ الحال أن إصدار القرارات صار يتم دون الرجوع للتشاور مع الأعضاء الآخرين^(٧٢) وبمرور الوقت، حصل تمازج في هذا الجانب عبر فيه عدد من أعضاء المجلس عن عدم ارتياحهم لهذه التصرفات الفردية، وهو ما دفع عبد الخالق السامرائي^(٧٣) عضو المجلس والقيادة القطرية بمقاطعة جلسات مجلس قيادة الثورة لمدة طويلة احتجاجاً على الممارسات غير ((الديمقراطية))^(٧٤).

كان اختيار صدام حسين لمنصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة تعبيراً عن إرادة مشتركة لكل من البكر و صدام لمركز السلطة وحصرتها بهما تماماً، وإبعاد كل معارضيها عن طريق رغبتهما بالسيطرة الكلية على قيادة الدولة والحزب، وبدا واضحاً تحول مجلس قيادة الثورة إلى أداة للمصادقة على القرارات التي يتخذها كل من البكر و صدام حسين ضمن علاقة تحالف وانسجام تميزت بالتوافق والالتزامات البعيدة عن السياقات الحزبية.

وتبلورت هذه العلاقات المميزة بفقدان روح النزوع لاعتماد القرارات الجماعية، كما أصبح على الوزراء وأعضاء الحزب مخاطبة صدام بمثل طريقة الاحترام والتعظيم التي يُخاطب بها الرئيس أحمد حسن البكر^(٧٥)، وهو دليل على المكانة المميزة والمتقدمة التي أخذ يحظى بها صدام حسين في مسيرة صعوده إلى قمة

الهرم السلطوي، وكان لصعوده وبروزه كشخصية تحتل مركزاً مرموقاً على حساب الآخرين من قيادات أثراً بالغاً، غير إن صعود صدام على حساب آخرين من قيادات الحزب والانقلاب عزز مركز البكر في داخل البنيان السلطوي وأصبحت لديه القدرة للخروج منتصراً من الصراع التنافسي مع خصومه لا سيما صالح مهدي عمّاش وحردان التكريتي باسناد من نائبه، خصوصاً أن البكر كان يتولى المناصب الأساسية بالدولة، رئيس مجلس قيادة الثورة، رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، أمين عام الحزب بالإضافة لصلاحياته الواسعة^(٧٦)، ويمكن وصف المدة من نهاية عام ١٩٦٨ إلى أواسط ١٩٦٩ التي بدأ خلالها البروز الواضح لتحالف البكر وصدام إنها موسومة بالفوضى والغموض والاضطراب التي ترافقت مع حملات اعتقال ومداهمات واسعة بحق شخصيات من كل الاتجاهات ومنهم رجال العهد العارفي ووزراء وضباط في سياق محاولة البعثيين لإرهاب خصومهم ومنافسيهم السياسيين^(٧٧) ولعل الخيط الأساس الذي يمكن متابعته هو الإصرار الواضح للقيادة البعثية على البقاء في السلطة هذه المرة بأي ثمن، وعلى سحق كل معارضة موجودة أو محتملة وتوطيد البعث لنفسه في المراكز الجوهرية^(٧٨). إذ كان كل من البكر وصدام يتوجسان خيفة من فقدان الحكم كما حصل في عام ١٩٦٣ إذا سمحا للآخرين حتى من البعثيين بمشاركتها السلطة وإن أبديا ضعفاً، لذا عملاً بجد على ترسيخ سلطة البعث عبر آلية مجلس قيادة الثورة وتقرده باتخاذ القرارات تحت غطاء الشرعية الثورية^(٧٩).

أصبح مجلس قيادة الثورة هو المالك الحقيقي لكل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية^(٨٠) لاسيما أن التعديلات التي أجراها المجلس على الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨ منحتة صلاحيات واسعة ووضع يد المجلس بكل ثقلها على كل شي في إدارة الدولة وحركة مؤسساتها واتجاهات عملها، فقد أصبح للمجلس سلطة إصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون دون الرجوع إلى مجلس الوزراء^(٨١) وبرر المجلس منح هذه الصلاحيات المطلقة لنفسه توجهاً لسرعة تحقيق أهداف الثورة وحمايتها وهو (ماسيفوت على الشعب مكاسبه الثورية التي يقتضي البت فيها مباشرة من مجلس قيادة الثورة دون الرجوع إلى مجلس الوزراء)^(٨٢).

واستكمالاً للبنية القانونية التشريعية للمجلس فقد قرر المجلس تعديل المادة الثالثة والأربعين من الدستور المؤقت ليمنح نفسه سلطات أكبر ويعطي لحركته المفصلية حيوية، فقد جاء قرار التعديل مؤكداً على صلاحية المجلس بأغلبية ثلث

أعضائه الأصليين إقالة أحد أعضائه كما له الحق بأغلبية ثلثي أعضائه ضم أعضاء جدد على ألا يزيد مجموع الاعضاء على خمسة عشر عضواً^(٨٣).

كانت هذه إشارة إلى سهولة عزل أي عضو من عضوية المجلس فيما تبدو عملية التحاق عضو جديد أكثر صعوبة، وبذلك خطا البعثيون خطوات متماسكة باتجاه سلطة شديدة التمركز كهدف أساس لتثبيت أقدامهم بقوة، وبغية تأمين سيطرة البعث على كل مفاصل الحياة العامة ولتأكيد هذه الاستراتيجية المعتمدة، فقد أوعز مجلس قيادة الثورة بمذكرة إلى كل الوزارات تلزم كل مؤسساتها ودوائر الدولة أن كل المراسلات بين الوزارات وتنظيمات الحزب لا بد أن ترسل من خلال أمانة سر القطر لحزب البعث^(٨٤).

التزم البعثيون بقصدية واضحة بسياسة تبعية الدولة والحياة العامة بالعراق، ولعل هذا الأسلوب في صهر الدولة بأفكار وتوجهات الحزب وتسخير خدمات بعضهما البعض ضمن سياق رقابي تخادمي جاء تائراً ومحاكاة بالدول ذات الأنظمة الشمولية، خصوصاً وإن حزب البعث عدّ نفسه قائداً محققاً للإرادة الشعبية، ولم يتوان عن ملاحقة خصومة وتتحية من لا يجد فيه ممثلاً لفكرة البعث من خلال عمليات التبعية التي تصاعدت خلال العاميين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ في القطاعات العسكرية والمدنية^(٨٥) ولهذا كان البعثيون بعيدين عن مسألة إنشاء نظام سياسي ديمقراطي يجسد المشاركة الشعبية والسياسية في ممارسة السلطة وتداولها، فقد استقروا على استراتيجية التفرد وإبعاد كل الأحزاب والقوى السياسية عن مشاركتهم في إدارة الحكم ومؤسساته العليا وبالمشاركة بإصدار القرارات والقوانين، لا سيما في مجلس قيادة الثورة^(٨٦).

وفي سياق انفراده بالحكم فلم يعمل البعث ممثلاً بمؤسسته السلطوية العليا ((مجلس قيادة الثورة)) على إصدار دستور دائم للبلاد، فقد استمر العمل بالدستور المؤقت لعام ١٩٦٨ وتعديلاته لعام ١٩٦٩ التي وجدوا أنها ضرورية لمواجهة التطورات التنظيمية للدولة، لكن في تموز عام ١٩٧٠ جاءت الخطوة التالية لترسيخ حكم البعث مع النشر الرسمي لدستور العراق المؤقت الذي حدد شكل الحكومة وأشار على أن العراق جمهورية ديمقراطية شعبية تسعى لتحقيق دولة عربية موحدة ونظام اشتراكي^(٨٧). ويبدو الخطاب القومي العربي واضحاً في هذه الوثيقة التي ركزت على عروبة البلاد والهدف المركزي لتحقيق الدولة العربية الموعودة^(٨٨).

أعاد الدستور الجديد موضع السلطة وتمركزها بالنظام السياسي الجديد بمجلس قيادة الثورة كمجسد للسلطة المطلقة المالك لحق تشريع القوانين والأنظمة والتعامل

مع الأمن الدفاعي وإعلان الحرب وعقد السلام والموافقة على الميزانية العامة للدولة^(٨٩) إذ أشارت المادة السابعة والثلاثين من هذا الدستور إلى أن مجلس قيادة الثورة هو الهيئة العليا في الدولة، وهو مسؤول عن تحقيق الإرادة الشعبية العامة بانتزاع السلطة ((من النظام الرجعي الفردي الفاسد وإعادتها إلى الشعب))^(٩٠) ويبدو أن هذا الدستور الجديد الذي سنّه مجلس قيادة الثورة لمناسبة الذكرى الثالثة لانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ عرّف النظام السياسي كونه معبراً عن الإرادة الشعبية التي يمثلها حزب البعث والذي انتزع السلطة ممن كان يتفرد بها كما تصف هذه المادة من الدستور، غير أن الطبيعة السياسية لنظام البعث كانت تحاول التماثل مع الأنظمة الشمولية السائدة آنذاك وترسيخ البعث لدولة الحزب الواحد في العراق على غرار الأنظمة الشمولية في الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية كفكرة الديمقراطية الشعبية^(٩١).

لقد منح الدستور الجديد نائب رئيس المجلس صدام حسين امتيازاً متساوياً مع رئيس المجلس أحمد حسن البكر، فقد أصبح مخلولاً بالحلول محل الرئيس في حالة غيابه رسمياً أو في حالة تعذر واستحالة ممارسته اختصاصاته الدستورية، ولعل الصلاحيات التالية تعطي صورة واضحة عن مدى السلطة المطلقة التي تمتع بها المجلس غير الخاضعة لأيّة محاسبة ومراقبة سوى شخصية المجلس نفسه، فقد حددت المادة الثالثة والأربعون من الدستور هذه الصلاحيات^(٩٢).

حصر الدستور عضوية مجلس قيادة الثورة بأعضاء القيادة القطرية للبعث وهم في الوقت نفسه يمثلون ذراع الحزب أما الوزراء فتعين عليهم تنفيذ قرارات المجلس محاولاً ربط هذا التحديد للمسؤوليات بتجربة عام ١٩٦٣ الفاشلة وضرورة توخي الحذر وربط الأجهزة التنفيذية والتشريعية للدولة بشكل كامل بالحزب وخضوعها لسياسيته وتوجيهاته^(٩٣).

بناء الدولة ونظامها السياسي حسب فلسفة البعث

منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠٠٣ بدأ مجلس قيادة الثورة بعمله التشريعي بإصدار القوانين والتشريعات والقرارات الهادفة لبناء مؤسسات الدول حسب رؤيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان البعث يعمل جاهداً من خلال المجلس لإرساء قواعد صلبة لدولته وصياغة شكلها وتوجيهها العام بالاستناد إلى سلطته التشريعية المطلقة التي تجاوز بها كل ما يقف بطريقه من عقبات إدارية وسياسية، إذ كان مجلس قيادة الثورة حيويّاً في أعماله ومرناً الى حد كبير في إصدار القوانين والتشريعات التي تتجاوز كل الإعاقات، وهو ينطلق في الإصدار والتشريع من مبدأ

الحاجة والضرورة لهذا التشريع والقانون وتذليل الصعوبات المالية والإدارية التي تعترض طريق المشاريع والمخططات السياسية والاقتصادية^(٩٤) ومثلما له الحق والسلطة المطلقة في إصدار التشريعات المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والحياة العامة وتنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع؛ فإن مجلس قيادة الثورة أمتلك سلطة الإشراف والتنفيذ^(٩٥) كون الوزارات والجهات التنفيذية هي بالأصل تحت إشرافه والأذرع المنفذة لتعليماته وقراراته، خصوصاً إن طريقة اختيار الموظفين الكبار والإداريين للوظائف المهمة كانت تتم وفق ضوابط وسياقات صارمة، إذ حُصرت هذه المهمة بالاختيار عن طريق المكتب المهني لحزب البعث^(٩٦) وهذه تجري في سياق الخطوات الحثيثة لتبعيـث الدولة ومؤسساتها وإخضاعها بشكل كامل لسيطرة حزب البعث.

مكنت السلطة الواسعة المطلقة لمجلس قيادة الثورة من تمرير وإصدار تشريعات وقوانين تشكل بمجاميعها وأوصافها قدرات عالية على تنظيم الحياة العامة والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسلة تشريعات مثيرة للدهشة تبدأ من أصغر الأمور الحياتية إلى أنماط السياسة الخارجية للعراق والنظم الزراعية والاقتصادية وبناء المؤسسات القضائية والقانونية، لم تستثن حتى التعليمات البسيطة للإدارات الحكومية ووضع قوانين الوزارات وفلسفة عملها وأهدافها^(٩٧).

كانت بعض القرارات تنطلق من خلفية قومية وتأتي استجابة لشعارات البعث بهذا الاتجاه. وعلى سبيل المثال فإن القرار المرقم ١٩٧ في ١٥/٩/١٩٦٨ عدّ أن المرأة العربية من أبوين عربيين لا تعد أجنبية بعد أن حرم مجلس قيادة الثورة على كل عراقي يريد التوظيف في المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية من هذا الحق إذا تزوج من أجنبي. وحسب القرار ٨٣٧ في ١٤/٦/١٩٧١ منع أسناد أي منصب وزاري لمن كانت زوجته أجنبية وكذلك الحال من يعمل في السلك الخارجي والمنظمات الدولية وضباط في الجيش، فقد منعوا من تبوؤ هذه الوظائف ولا تعد المرأة التي تحمل جنسية إحدى الدول العربية أجنبية^(٩٨).

وما يمكن ملاحظته هو التسرع في إصدار القرارات والقوانين والانفراد بها دون معارضة تذكر، وعلى سبيل المثال فقد كان المجلس في أحيان يتخذ قرارات سريعة تتسم بالارتجال لا تتم عملية إصدارها وفق دراسة تخصصية، ويبدو أن المجلس كان عجولاً لتحقيق أهداف محددة عند إصداره بعض التشريعات التي سرعان ما يعدلها، وعلى سبيل المثال فإن المجلس وبعد ١٥ يوماً من مصادقته على الخطة الاقتصادية لعام ١٩٧١ قرر إضافة مواد ومشروعات جديدة للخطة وتخويل وزير

الصناعة والتخطيط لاتخاذ ما يلزم بخصوص التعديلات الجديدة، الأمر الذي أثار استغراب وزير التخطيط وقلقه لكنه لم يعترض على ما حدث^(٩٩) وعلى الرغم من هذه المرونة الواضحة غير أن السمة لنمط حكم استبدادي واضحة أيضاً من خلال التفرد وبتخاذ القرار والعجل في الإصدار دون دراسة واستشارة في أحيان أخرى بغية سد الفجوات ليتمكن البعثيون من إدارة الدولة بسهولة، ولعل الحادثة التي يرويها وزير المالية فخري قدوري بمذكراته تفسر لنا هذه الطبيعة الانفرادية والارتجالية باعتماد القرارات والتي تستند على الاستجابة السريعة لقضايا يقف القانون معيقاً في طريقها، وتتمثل الرواية في لجوء إحدى النساء بالشكوى لدى الرئيس أحمد حسن البكر من عدم شمولها براتب تقاعدي عن زوجها المتوفى يكمل المدة القانونية لسن الخدمة فما كان من البكر إلا أن إصدار تشريعاً عن المجلس بمنحها إستثناء من قانون التقاعد^(١٠٠) وهذا التمرير السريع للقوانين والتشريعات وتجاوز العقبات كان القصد منه تجسيد إرادته السياسية بقرارات وقوانين يرى فيها سبيلاً لتحقيق المجتمع المُتخيل من قبله والسعي للانتقال إلى الاشتراكية، ويوضح النص التالي عن التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث هذه الحقيقة : ((فإن المهمات التي واجهتها ثورة السابع عشر من تموز في ميدان التحويل الاشتراكي كانت ذات أوجه ثلاثة ، الأول: ضرورة إصلاح الأوضاع الفاسدة والمتخلفة في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات والقضاء على الفوضى التي كانت سائدة فيها، الثاني: ضرورة إحداث تنمية شاملة وسريعة، أما الوجه الثالث: فهو اتخاذ الاجراءات وإحداث التغييرات ذات الصلة المباشرة بمهمة تأمين الانتقال إلى الاشتراكية))^(١٠١) وفي هذا المجال التحويلي يمكن لنا إيجاد كم هائل من القوانين والتشريعات والقرارات الصادرة عن مجلس قيادة الثورة في نواحي الحياة المختلفة، كما يمكن اكتشاف السمات التحويلية في مقاصد الإصدار الأمر الذي يوفر للباحث إمكانية التعرف على الخطط البعثية الاستراتيجية بتأليف دولته المتخيلة^(١٠٢).

إن عملية البحث في القوانين والتشريعات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة تضع الباحث أمام منظومة تشريعية كبيرة ومن الصعوبة الإحاطة بها لما تحويه من تنوع وتعدد في مادتها وخصائصها وأغراضها ودوافعها، غير أن هناك قرارات مهمة كان لها أثر كبير على مستقبل العراق وكذلك ترسيخ سلطة البعث وتفعيل قدراته الأمنية القمعية وتدعيمها، وعلى سبيل المثال فإن قرارات تأميم النفط^(١٠٣) المرقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢^(١٠٤) وفرت للبعث دخلاً مالياً هائلاً سخر جزءاً منه بإرساء

سلطته وتوسيع صفوفه وتقوية قدراته الأمنية^(١٠٥) ولما كان البعث ينظر بحذر للمؤسسة العسكرية ويخشى من تحركاتها المضادة لسلطته بوصف الجيش يمثل التهديد الحقيقي الدائم لهذه السلطة على الرغم من موجات التبعية^(١٠٦) التي شملته بفاعلية كبيرة^(١٠٧)، فقد كان لمجلس قيادة الثورة بسلطته المطلقة الأثر الفاعل لإخضاع المؤسسة العسكرية حسب رؤية البعث من خلال إصدار سلسلة من القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الجيش من خلال إخضاعه تارة، وإرضاء ضباطه ومراتبه تارة أخرى^(١٠٨)، فقد كانت القوانين والقرارات العسكرية وتعديلاتها تصدر عن مجلس قيادة الثورة حصراً وباسمه تُنشر في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية)، وهو ما فرض الاعتقاد بأن السلطة الحقيقية هي بيد المجلس الذي أمسك بقوة بكل الخيوط المحركة للمؤسسات العسكرية والمدنية^(١٠٩).

جسد مجلس قيادة الثورة تبلور الفكر البعثي وقدراته بالمناورة لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها حسب رؤيته، وقد استند البعث إلى نفسه بمنح نفسه من خلال المجلس سمات الممثل الشرعي لإرادة الشعب بما أسماه الديمقراطية الشعبية^(١١٠) ويبدو أن البعث سار على نهج الأنظمة ذات الحزب الواحد بقيادة الدولة^(١١١) بتعريف غريب للديمقراطية يتماشى مع مقاساته لنمط الحكم ووفق مزاجه لتشكيل النظام السياسي الديمقراطي، وكان ذلك سبباً للإمساك بكل مفاصل السلطة وقيادة البلاد دون مشاركة الآخرين من الأحزاب والشخصيات السياسية متخذاً من مؤسسته التشريعية، والقضائية والتنفيذية (مجلس قيادة الثورة) الإدارة الأكثر مرونة لتكريس هيمنته الكاملة المطلقة، حتى أن التفكير بدستور دائم للبلاد لم يكن وارداً، وهذا يفسر لنا أن البعث لم يكن راغباً بحياة سياسية تستند على المشاركة والحريات العامة، بل كان يتعزز على أنه دائماً في مرحلة انتقالية لا تنتهي أبداً.

أصبح مجلس قيادة الثورة مثلاً صريحاً للازدواجية والاندماج بين الحزب ومؤسسات الدولة في الأنظمة الشمولية، وحسب تعبير الباحثة حنا أرندنت في تحليلها الأنظمة الشمولية فإن هذا ينطوي على علاقة بين واجهة الدولة ونواب الحزب بحيث يمكن استظهار بنية ذات نمط معين بعد تدمير البنية القديمة، وهذا الازدواج في الأجهزة هو ظاهرة لمسألة الحزب الدولية في الديكتاتوريات ذات الحزب الواحد^(١١٢) وقد جسد البعثيون الاندماج والاندفاع داخل نسيج السلطة بوضوح حتى أمسى ذلك تداخلاً بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية أثار شعوراً بالامتعاض من الوزراء غير الأعضاء بمجلس قيادة الثورة لما كان يحدث من استغلال لعضوية المجلس من قبل وزراء هم بالوقت نفسه أعضاء بالمجلس

لصالح إداراتهم، فقد كان الأعضاء ثنائيو الوظيفة يعمدون إلى ترتيب الأولويات التشريعية لصالحهم باستغلال نفوذهم الحزبي داخل المجلس، إذ كان يجد البعثيون الكبار من ثنائيي الوظيفة (عضو مجلس - وزير) أنفسهم أكثر أهمية ونفوذاً من الوزراء الاختصاصيين الذين كانوا أضعف من مواجهة هؤلاء البعثيين الأقوياء بمراتبهم الحزبية المتقدمة، فالتزموا جانب الصمت مع الشعور بالغضب^(١١٣). ويعترف التقرير المركزي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث بهذه الازدواجية ويوجه انتقادات لاذعة لبعض البعثيين الذين خطوا بين المسؤولية الوظيفية والمسؤولية الحزبية وكانوا يتصورون أنهم مسؤولون عن كل كبيرة وصغيرة ويتدخلون بالشؤون التفصيلية وهو ما أساء للحزب، إذ أن هؤلاء الحزبيين كانوا يظنون أن سلطة الحزب تكون من خلال ما يحتلوه من وظائف في الدولة^(١١٤). ويواصل التقرير اعترافه التبريري على اعتبار أن ليس كل البعثيين كانوا مؤهلين تماماً لإشغال الوظائف الحكومية، فالقليل منهم من كان يحوز على الخبرة في فنون الإدارة الحديثة التي تؤهله لإدارة مؤسسات الدولة، وبذلك واجه البعث صعوبة بالغة معقدة في إحلال الحزبيين في المراكز المهمة في الدولة والمجتمع^(١١٥).

لقد برزت عدة شخصيات مثلت هذه الازدواجية من الأعضاء ثنائيي الوظيفة كعضو مجلس ووزير في الوقت نفسه^(١١٦)، غير أن الشخصية الأكثر إثارة للجدل والبروز مثل طه ياسين رمضان الجزراوي الذي جمع بين عضوية مجلس قيادة الثورة ومنصب وزير الصناعة فضلاً عن علاقته الوثيقة بصدام حسين والذي تضاعف دوره وأهميته بعد تعيينه عضواً في مجلس قيادة الثورة في تشرين الثاني عام ١٩٦٩ في الوقت نفسه الذي تولى صدام منصب نائب رئيس مجلس القيادة الثورة^(١١٧) وكان طه ياسين بالإضافة إلى عزة إبراهيم الدوري من أدياً دوراً محورياً في اختيار صدام حسين نائباً لمجلس قيادة الثورة^(١١٨).

وكان طه ياسين المنحدر من عائلة فقيرة من مدينة الموصل ويرجح أنه يعود بأصوله العرقية إلى القومية الكردية؛ ترقى بصفوف حزب البعث ليصبح أحد المعاونين المخلصين لصدام حسين ورافقه إلى أيامه الأخيرة، كانت شخصيته مثيرة للانتقاد من شخصيات حزبية رفيعة المستوى ويوصف بكونه مخاتلاً وحقوداً في مسيرته الحزبية والوظيفية كما يشير إلى ذلك القيادي البعثي طاهر توفيق العاني بمذكراته^(١١٩).

كان طه ياسين إضافة إلى احتفاظه بعضوية مجلس قيادة الثورة وتوليّه منصب وزير الصناعة، فهو عضو القيادة القطرية لحزب البعث^(١٢٠) ومنحته هذه

المزايا والمواقع الحزبية والحكومية المهمة مجالاً للتحرك واستغلال هذه المزايا للتدخل بشؤون الوزارات الأخرى^(١٢١) ويمكن إرجاع تصرفات طه ياسين رمضان المتغترسة وفرضه لآرائه على الوزراء الاختصاصيين لخلفيته الأسرية والتعليمية المتواضعة وشعوره بالضعف المعرفي إزاء هم، وبالفعل فقد استطاع نتيجة موقعه المميز من الإطاحة بكل من وزير الاقتصاد الدكتور فخري قدوري ووزير التخطيط جواد هاشم متهماً الاثنتين بإعاقه حركة البعث وتبنيهما للأفكار الغربية^(١٢٢). ويُسهل هذا المثال الذي جسده طه ياسين رمضان إمكانية التعرف على طبيعة العلاقات الداخلية السائدة داخل مجلس قيادة الثورة وآليات التأثير في قراراته والقوى الفاعلة داخله.

اجتماعات المجلس وطابعها السري

يصف الكاتب حسن العلوي النظام السياسي لحزب البعث في العراق بدولة المنظمة السرية معتمداً في سرديته الوصفية على شهادات ومعرفة شخصية بطبيعة عمل حزب البعث وآلية نشاطاته باعتباره شخصية بعثية تولى مهام الدعاية الإعلامية لنظام البعث قبل انشقاقه عنه^(١٢٣) ولعل هذه السرية في عمل مجلس قيادة الثورة يجسد هذه الطبيعة بوضوح على الرغم من انكشاف أسماء أعضائه ومراكزهم الحزبية والوظيفية، لكن تتبدى هذه السرانية بآلية عمله وكيفية تشريعه للقوانين وبابتعاده عن التعبير عن الإرادة الشعبية على الرغم من محاولاته لإسباغ الصفة الشعبية على شرعية وجوده، غير أن العتمة المفروضة حول ما كان يدور من نقاشات في اجتماعاته تفرض علينا الاستدلال أن البعث انسجم كثيراً وهو يمسك السلطة بطبيعته عندما كان يمارس المعارضة السرية، فلم ينفك عن هذه اللازمة التي ميزت تاريخه كحزب سياسي مغامر، وتبدو المادة الحادية والأربعون من الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ متوافقة مع هذه الصفة، كما تثير الشكوك في المقاصد الخفية لهذا البند الدستوري، فقد نصت المادة المذكورة على اجتماعات ومداومات مجلس قيادة الثورة هي سرية، وإن إفشاؤها يقع تحت طائلة المساءلة الدستورية أمام المجلس^(١٢٤)، وقد مثلت هذه الخاصية الأسباب التي جعلت مناقشات المجلس حول القرارات والتشريعات المتداولة غير معلومة وغامضة، وتماهياً مع هذه الخاصية فقد كانت قراراته تأخذ الصفة القطعية غير القابلة للاعتراض والرد ولا يمكن إلغاؤها إلا من قبل الرئيس نفسه الذي جسّد شخصية المجلس وإرادته^(١٢٥).

كانت اجتماعات مجلس قيادة الثورة تُعقد في قاعة الاجتماعات بالقصر الجمهوري^(١٢٦) وكانت هذه القاعة تضم طاولات مثبته على شكل مستطيل تم تخصيص ثلاثة جوانب منها لجلوس الأعضاء ومن تتم دعوتهم لحضور الاجتماعات أحياناً، أما مقدم الطاولة فكانت مخصصة لجلوس كل من البكر وعلى يمينه صدام حسين^(١٢٧)، ويشير وزير الاقتصاد فخري قدوري الى الدور المحوري الذي كان يمثله صدام حسين في اجتماعات المجلس، فعلى الرغم من منح الحاضرين للاجتماعات وقتاً لإبداء آرائهم وما كان يحدث من نقاشات مطولة ومرهقة يسودها التوتر أحياناً، غير أن الرأي الفصل كان لصدام حسين الذي يطرح بديته خلاصة لما تمت مناقشته وحسب قبوله أو رفضه تحظى القضية المطروحة بالموافقة أو الرفض^(١٢٨). ويبدو التساؤل عن طبيعة اجتماعات المجلس ومكان انعقاده ضرورة بغية التعرف على الآليات المعتمدة وأجواء النقاشات على الرغم من التعنيم الكلي المفروض لما يجري داخله، ويمكن القول إن عقدة العمل السري بقيت ملازمة لطبيعة نظام البعث، وفي هذا السياق تقدم لنا التسجيلات الصوتية لبعض اجتماعات المجلس التي تم الاستيلاء عليها من قبل القوات الأمريكية بعد عام ٢٠٠٣ صورة غير كاملة عن أجواء النقاشات الدائرة، مع العلم أن هذه التسجيلات تعود في بدايتها إلى منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وأغلبها تدور حول قضايا سياسية وعسكرية وتجري بحضور أعضاء حزبين وضباط من الجيش، ولكنها قد تُفسر لنا من جانب آخر رغم ضبابيتها الهيمنة الكاملة لصدام حسين على المجلس بوصفه رئيساً له، وهو بكل الأحوال يشكل المحور الأساس الذي تدور حول طروحات تلك النقاشات، فهي تبدأ منه وتنتهي به^(١٢٩).

المجالس الاستشارية لمجلس قيادة الثورة

بعد خمسة أشهر من سيطرتهم على السلطة بشكل كامل في ٣٠ تموز عام ١٩٦٨ اتخذ البعث خطوة مهمة لتدعيم سلطة مجلس قيادة الثورة وتحويله إلى مؤسسة حيوية ذات فاعلية قادرة على التخطيط والعمل ضمن الأطر القانونية؛ سواء في إيجاد العلل والمبررات لتشريعاتها وصياغتها، أو في رسم الخطوط العامة لسياسة الدولة في مختلف النواحي، وكان القرار يتعلق بتشكيل هيكله التنظيمية كمؤسسة ذات تراتبية إدارية وتمتلك المقومات الآلية لعمله كجهة عليها تحتفظ بشكل مطلق بسلطة التشريع أولاً وجهاز تنفيذي إشرافي ثانياً، ويبدو أن المجلس

أراد الابتعاد عن العمل الارتجالي في تحقيق رؤية البعث لشكل الدولة ومتطلبات بنائها أو ما يمكننا تسميته الابتعاد عن الفورة الثورية التي ألزم البعث نفسه بها.

أصدر مجلس قيادة الثورة القرار المرقم (١٩١) في ٣٠ كانون الأول من عام ١٩٦٨ الذي نص على تشكيل عدد من المكاتب الهادفة لتنظيم عمله، وكانت لبعضها أدوار إدارية وأخرى كمكاتب استشارية^(١٣٠) ويظهر أن المجلس أنتبه لضرورة تنظيم عمله وإنشاء هذه المكاتب بقانون ينظم شؤونها وأصدر هذا القانون الذي سُمي بقانون أمانة سر القطر والمكاتب الاستشارية لمجلس قيادة الثورة^(١٣١)، ولعل ما يمكن الإشارة إليه بخصوص هذه المجالس إنها ارتبطت بمجلس قيادة الثورة مباشرة غير إن ذلك لم يُحدد الطبيعة العملية لها بشكل واضح وما هو الدور الحقيقي الذي يمكن أن تؤديه وبالفعل فقد تساءل أحد أعضائها عن مهمتها الأساسية وما هي علاقتها بأجهزة الدولة وهل ستحل محل الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى^(١٣٢). وحسب قرار تشكيل هذه المكاتب فهي كالآتي^(١٣٣):

١- مكتب أمانة سر المجلس: يتولاه أمين السر العام ويعين بقرار من المجلس ومسؤوليته أمام رئيس المجلس، وهو مسؤول عن أعمال المكتب يساعده عدد من الموظفين ويتمتع بصلاحيات إدارية ومالية ويقوم بمهام تنظيم وتنسيق وتقديم جميع المراسلات التي ترد إلى المجلس من المكاتب الاستشارية.

٢- مكتب شؤون الشمال: يرأسه موظف متفرغ يساعده عدد من المستشارين ومهمته إبداء الرأي والمشورة لمجلس قيادة الثورة وإعداد الدراسات والأبحاث التي يراها ضرورية.

٣- مكتب الشؤون العربية: يرأسه موظف يساعده عدد من المستشارين، ويقوم هذه المكتب بإبداء المشورة وإعداد الدراسات والبحوث عن تطور الحركة الفكرية والسياسية والاجتماعية في البلاد العربية.

٤- مكتب الشؤون الاقتصادية: يرأسه موظف يساعده عدد من المستشارين ويقوم بإبداء الرأي وإعداد الدراسات والبحوث عن الأوضاع الاقتصادية في العراق والبلاد العربية وما يحدث من الاتفاقات الاقتصادية بين العراق والدول العربية والأجنبية.

٥- المكتب القانوني: يتكون من رئيس وموظفين على أن يكون نصف أعضائه من القضاة الذين يحتفظون بصفة الحاكمية، ويقوم بإبداء الرأي والمشورة في القوانين والأنظمة وينسق أعماله مع ديوان التدوين القانوني في وزارة العدل في القضايا المحالة إليه من مجلس قيادة الثورة الخاصة بتدقيق لوائح القوانين والأنظمة.

٦- مكتب العلاقات العامة: يتكون من رئيس وعدد من الأعضاء ويقوم بتنظيم الشؤون العامة بين مجلس قيادة الثورة والجهات الوطنية والأجنبية وبما يعهد إليه مجلس قيادة الثورة من أعمال.

٧- المكتب السياسي: يتكون من رئيس وعدد من المستشارين ويقوم بإبداء الرأي والمشورة لمجلس قيادة الثورة في القضايا السياسية الداخلية والعربية والدولية.

وباستثناء مكتبي الشؤون الاقتصادية والقانونية، فإن بقية المكاتب لم تك لها فاعلية تذكر ولم تتم الإشارة إليها، وعلى سبيل المثال فإن كلاً من المكتب السياسي ومكتب العلاقات العامة بقيا يعملان بسرية تامة ولم يعرف حتى أسماء العاملين فيهما، لكن مكتب العلاقات العامة هو بحقيقته جهاز المخابرات الذي أشرف على تأسيسه وإدارته صدام حسين^(١٣٤) ومن ديباجة قرار تشكيله تبدو الإشارة إلى هذه المهام والتنسيق والتعاون مع الجهات الداخلية والخارجية.

كان مكتب الشؤون الاقتصادية فاعلاً ونشطاً في مهامه المكلف بها، ولذلك فقد حظي باهتمام بالغ من القيادة البعثية ومن صدام حسين شخصياً الذي تولى أمر الإشراف على الشؤون الاقتصادية بالبلاد، وقد هيكل هذا المكتب وعززه بجهاز إداري وأعضاء ومستشارين إذ كانت تحال إليه القضايا المالية والاقتصادية المعروضة على مجلس قيادة الثورة لإعطاء الرأي حولها، كما تحال إليه قضايا الخلافات بين الوزارات^(١٣٥) والكثير من التشريعات الاقتصادية والمقترحات التي لها مساس بالشؤون المالية، وبسبب هذا الدور المهم فقد أصبح لما يقدمه المكتب من آراء قبول عند صدام حسين، إذ كان غالباً ما يتبنى مقترحات المكتب ويصدر القرارات المنبثقة عنها، بل إن صدام حسين المشرف على الجانب الاقتصادي بالبلاد لم يتخذ قراراً أو موقفاً له علاقة بالشؤون الاقتصادية دون أن يأخذ استشارة هذا المكتب^(١٣٦). وتطور عمل المكتب من وظيفته الاستشارية إلى ما يشبه الهيمنة على الشؤون الاقتصادية، فقد أصبح له القرار الأخير وهو ما خلق حساسية بينه وبين الوزارات الأخرى^(١٣٧).

كان مكتب الشؤون الاقتصادية أحد الأجهزة المهمة التي نفذ من خلالها البعث رؤيته الاقتصادية والتخطيط للمشاريع في الاتجاه نفسه، وقد استند في إدارة هذا المكتب على شخصيات اقتصادية وأكاديمية معروفة، وعلى سبيل المثال فإن هذا المكتب كان يضم في تشكيلته الإدارية منذ تأسيسه وحتى نهاية عقد السبعينيات مجموعة من الشخصيات المهمة أمثال الدكتور جواد هاشم، عبد الرحمن منيف

عضو القيادة القومية، عفيف الراوي وكيل وزارة الري، كاظم السعيدى أستاذ المالية بجامعة بغداد، منير اللوس الأستاذ بالجامعة نفسها^(١٣٨).

ويمثل هذا المكتب بالأهمية مكتب الشؤون القانونية الذي ترأسه القانوني السوري الجنسية عبد الفتاح زلط وقد أدى المكتب دوراً في إعادة النظر بالكثير من القوانين وصياغة قوانين جديدة كما أوقف عدداً من التحقيقات التي كانت تقدم لمجلس قيادة الثورة عن قضايا قضائية بحق الأشخاص من قبل أجهزة الأمن أو حزب البعث^(١٣٩) ومن الملاحظ أن مكتب الشؤون القانونية أصبح يتمتع بسلطة واسعة تتجاوز حتى سلطة وزارة العدل وديوان التدوين القانوني على خلفية ارتباطه المباشرة بمجلس قيادة الثورة، إذ لم يكن ليصدر أي قانون إلا بعد أن يمر عبر بوابة هذا المكتب^(١٤٠).

يمكن النظر إلى هذين المكتبين كأهم المكاتب التي شكلت الأرضية لحكم البعث من خلال التأييد القانوني من جانب والتخطيط الاقتصادي من جانب آخر لكل سياسة البعث وإدارته للدولة، ولعل مجلس قيادة الثورة أراد من خلالهما تجاوز قلة كوادره التخصصية وعدم الوقوع في شرك الفوضى القانونية والاقتصادية وإسباغ سلطته بالعمل المنظم بغية تكريس حكم البعث ووسم الدولة بسماته، وقد أكد ذلك التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث لعام ١٩٧٤ عندما حاول المزج بين الايديولوجيا البعثية ورؤيتها التنموية وعمل مؤسسات الدولة، إذ أصدر مجلس قيادة الثورة كأداة تنفيذ وتشريع ملزمة قانوناً برقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٤ ألزم فيه كل الوزارات وجميع مؤسسات ودوائر الدولة وهيئاتها اعتماد التقرير المذكور أعلاه دليل عمل لها^(١٤١)، فمحاولة تبعية الدولة استلزم بناء مؤسسات وأجهزة ترتبط بالبعث والمجلس تأخذ على عاتقها مسار التبعية في عملية إدماج للحزب بالدولة، تولى المجلس هذه المهمة بوصفه موقع السلطة الأساسية الذي يوحد أعلى مستويات القيادة في الحزب والجيش والحكومة^(١٤٢).

الاستنتاج

يمكن تقييم عمل مجلس قيادة الثورة كونه مؤسسة فاعلة استطاعت فرض رؤية البعث لشكل الدولة ونظامها السياسي عبر مجاميع من التشريعات والقرارات والقوانين المحققة لهذه الرؤية، وعمل المجلس كسلطة عليا مطلقة الصلاحيات قادرة على إصدار القرارات والتعليمات غير القابلة للرد والطعن من أية جهة أخرى، حتى القيادة البعثية العليا الممثلة أصلاً في عضوية المجلس.

اتسم عمل المجلس بنشاط لرسم السياسة الداخلية والخارجية للعراق من خلال إنشاء أرضية قانونية وإدارية تخضع بشكل كامل لإشراف المجلس حتى أصبح رمزاً للتمركز الشديد للسلطة وحصرها بأضيق نطاق ممكن ماسكاً كل خيوط النظام السياسي المشرف على الاقتصاد والأمن والدفاع والثقافة بقوة وصلابة، خصوصاً بعد أن استفاد البعث من تجربته السابقة الفاشلة في شباط عام ١٩٦٣ ليعيد بناء مؤسساته ويرسخ أقدامه داخل نسيج الدولة والسلطة والمجتمع في إنموذج صريح للاندماج بين الحزب والدولة، إذ كان مجلس قيادة الثورة الجهة التي اعتمدها البعث في عملية الاندماج مستهدفاً البقاء بالحكم بأنماط الشمولية وغير الراغب أبداً بمشاركة الآخرين من غير البعثيين السلطة، بل تعدى الأمر ذلك كثيراً حين فرض المجلس نفسه كمثل للارادة الشعبية حسب مفهوم الديمقراطية التي تبنتها أنظمة الحكم الاستبدادية.

أصبح المجلس، وكما يتضح من خلال تاريخه ونشاطاته رهين الشخصيتين الأساسيتين؛ رئيسه أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين، دون أن تكون هناك أدوار مؤثرة لأعضائه الآخرين، فهما كما توحى الأحداث والأوضاع فرضا نفوذهما وكانت لهما الكلمة الفصل في اختيار الرأي الذي يأخذ مساره بين الأعضاء الآخرين، ولعل هذه الشخصانية وفقدان حتى الحوار الداخلي بأضيق حدوده بين أعضاء المجلس أنفسهم قادت فيما بعد الى ما بلغه من استبداد وتمثل المدينة ثم قبيلة ثم بعائلة مثلت في نهاية المطاف عائلة صدام حسين التي تسيدت حكم البلاد. على الرغم مما سبق ذكره فإن السمة المميزة لمجلس قيادة الثورة كما يمكن العثور عليها بدراسته هي المثابرة والإصرار على انجاز أهدافه مع مزيج من المرونة في استبدال القرارات وعدم الركون للجمود، وبالفعل فقد كان عمله نشيطاً رغم سرعته أحياناً، وعلى هذا الأساس بذل جهوداً مضيئة لإصدار قرارات وقوانين تنظم كل ما يخص الحياة العامة بكل مفاصلها حتى بأدنى مستوياتها، وربما جاء كل هذا كجزءاً من السياسة الشمولية لحزب البعث ومحاولاته فرض رؤيته على الجميع، والملاحظ في هذا السياق أن المجلس كان أداة مهمة من الأدوات التي استند إليها الحزب لتبعية الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية ووسمها بالسلمات البعثية شكلاً وروحاً، وقد جاء دور المجلس ضمن سلسلة قوانين وقرارات أصدرها وفق رؤية أكدت على الجوانب المختلفة لهذه الإرادة التي حثّ البعثيون باتجاهها الخطى سريعاً لبناء ما وصفوه بالمجتمع القومي الاشتراكي.

وبغية تأطير وتضمين قراراته الصفات القانونية والرصانة استعان المجلس بخبراء من اختصاصات متنوعة لا سيما القانونية والاقتصادية، وأنشأ بهذا الخصوص عدداً من المكاتب الاستشارية التابعة له مباشرة، لكن ذلك لم يمنع المجلس من تجاوز هذه المكاتب في أحيان كثيرة لغرض تحقيق مرونة في العمل إنما الأمر الغريب هو أن كل هذه الأنشطة والاجتماعات والنقاشات داخل المجلس كانت تجري بسرية تامة بعيداً عن أعين المتابعة والمراقبة سواءً الداخلية والخارجية، وهي ميزة امتاز بها البعث من خلال الحذر الشديد والتعتيم على عمله حتى المتعلق منها بأمور ثانوية ليست هناك خطورة من انكشافها، بيد أن هذه الميزة كانت ملازمة للبعث والمجلس معاً ومن غير المناجي أن لا نطلع على ما جرى من نقاشات وحوارات داخلية حول موضوعات متعددة ربما ستكون لها فائدة كبيرة في معرفة طبيعة العمل الداخلي وقوى التأثير فيه.

الهوامش:

- (١) سعيد ، علي كريم . (ب.د.ت) . يمكن الحصول على معلومات مثيرة بهذا الجانب عند ، **عراق شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم** ، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ، ط١ ، دار الكنوز الادبية بيروت .
- (٢) تريب ، تشارلز (٢٠٠٦) . حول الخلافات البعثية وآلت إليه أمور الحزب من تراجع وافتراق إلى بعد المؤتمر الحزبي في ١١/١١/١٩٦٣ ، صفحات من تاريخ العراق ، البحث في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢ ، ط١ ، ترجمة زينة جابر إدريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ص٢٣٧-٢٣٨ ، دباغ . ضرغام عبد الله (٢٠١٥) . لا بد لنا من فجر ، سيرة ذاتية في النضال القومي ، دار ضفاف بغداد ، ص٨٢-٨٣ .
- (٣) زيدي ، علياء محمد حسين (٢٠١٣) . العهد العارفي في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨ ، ط١ ، دار مكتبة عدنان ، بغداد ، ص٢٤-٢٥ .
- (٤) تريب ، المصدر السابق ، ص٢٤٨-٢٤٩ .
- (٥) بطاطو ، حنا (٢٠٠٦) . يمكن الاطلاع على تفاصيل وافية عن الانقسام داخل صفوف البعث إلى يمين ويسار وعن الصراع حتى داخل المؤتمرات الحزبية سواء القطرية أو القومية ، وموقف ميشيل عفلق الذي أشار بوضوح إلى بروز تيارين اليمين واليسار ، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ، ج٣ ، ترجمة عفيف الرزاز ، منشورات فرهاد قم ، ص٣٣٣-٣٣٥ ، المشرق : العدد ((٤١٢٣)) ، ٢٠ آب / ٢٠١٨ .
- (٦) تريب ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ - ٢٥٠ .
- (٧) المشرق (جريدة) العدد (٤٠٠٧) في ٢٥ آذار / ٢٠١٨ .
- (٨) علي ، صلاح عمر . (ب.د.ت) . أسرار صعود صدام الى السلطة ، مكتبة الحضارة ، بيروت ، ص٧٥ .
- (٩) المشرق ، العدد ((٤٠٠٧)) .
- (١٠) وزارة الثقافة والارشاد في العراق (١٩٦٧) . الرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف بمناسبة مرور عام على أستشهاد الرئيس ورفاقه الأبرار ، دار الجمهورية ، ص١٠٥ .
- (١١) حميدي . جعفر عباس (٢٠٠٤) . تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨ ، ج٩ ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٤ ، ص٨-١٨ .
- (١٢) صلاح عمر العلي ، المصدر السابق ، ص٧٦ ، وحول ابتعاد الرئيس عبد الرحمن عارف عن استخدام العنف وهدوء الأوضاع والتحسن في الظروف الاقتصادية إذ أصبح الدينار العراقي يساوي جنيهين استرلينييين والفرص السياسية المتوافرة ينظر : ضرغام عبد الله الدباغ ، المصدر السابق ، ص٨٢-٨٣ .

- (١٣) كامل صفوة فاهم. (٢٠١٧)، عبد الرحمن عارف الرئيس البار، دار الرافدين، بيروت، ص ٢٢٣-٢٣٥.
- (١٤) من المثير أن انقلاب عسكري نفذته الضابط الطيار عارف عبد الرزاق القومي المتأثر بالرئيس المصري جمال عبد الناصر تم التعامل معه بتراخ وتسامح كبيرين زاد من رغبة الآخرين باستغلال هذا التراخي والتساهل، للمزيد ينظر: صفوة فاهم كامل، المصدر السابق، ص ٨٢-٨٣، ومن المثير إن عارف عبد الرزاق كان قد قاد محاولة انقلابية عام ١٩٦٥ لكن تم إجهادها وعلى الرغم من ذلك بقي يمارس دوراً قيادياً مؤثراً؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: هويدي أمين. (٢٠١٧). كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥، الفرص الضائعة للوحدة العربية، تقديم خير الدين حسيب ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٤٣-٢٤٦.
- (١٥) تريب، المصدر السابق، ص ٢٥٦-٢٥٧.
- (١٦) كانت أجهزة الأمن قد أكتشفت تحركات كل من عبد الرزاق النايف نائب رئيس الاستخبارات العسكرية وعبد الرحمن الداود أمر قوات الحرس الجمهوري وسعدون غيدان قائد كتبية دبابات الحزب الجمهوري لتدبير محاولة انقلابية على نظام الرئيس عبد الرحمن عارف في نهاية عام ١٩٦٧ وعندما واجههم الرئيس بحقيقة تحركاتهم أنهاروا ونزلوا عند قدميه وقبلو يديه طالبين الصفح عنهم وقد أقسموا بالقرآن الكريم بالأخلاق والوفاء له فصفح الرئيس عنهم: ينظر: صفوة فاهم كامل، المصدر السابق، ص ٢٣٩-٢٤٠.
- (١٧) حبوبي. أحمد. (٢٠١٨). رسالة اعتذار إلى الشعب العراقي، ط ١، دار الحكمة، لندن، ص ٢٠٨-٢٠٩.
- (١٨) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص ٢٥٤.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٥-٢٥٦.
- (٢٠) غادة فائق محمد علي، عامر عبد الله ودوره السياسي والفكري في العراق (١٩٢٤ - ٢٠٠٠)، ط ١، دار الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠١٨، ص ١٤٩-١٥٠، ومن الملاحظ أن الشيوعيين أنفسهم كانوا يعدون لحرك انقلابية على نظام الحكم كما بينته المناقشات المستفيضة التي أجرتها قيادة الحزب، ينظر حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٣٦١، ٣٧٤.
- (٢١) المشرق (جريدة) العدد ٤٠٠٧ في ٢٥ آذار ٢٠١٨.
- (٢٢) دوري سيف الدين. (٢٠١٥). فؤاد الركابي ضحية الحزب الذي أسسه، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٢٦٨.
- (٢٣) كما يظهر إن عبد الرزاق النايف عرض أمر الانقلاب على فؤاد الركابي أمين عام حزب البعث السابق الذي تخلى عن الحزب ليشكل حزباً جديداً ((الاتحاد الاشتراكي العربي)) ويبدو أن الركابي عرض الأمر على أعضاء حزبه فجوبه بالرفض فاتجه النايف للبعث الذي وافق على التعاون معه، للتفاصيل ينظر: جواد هاشم، ص ٩٤.
- (٢٤) تكريتي. برزان. (ب.د.ت). السنوات الحلوة والسنين المرة، مكتبة المجلة، بغداد، ص ١١-٢١.
- (٢٥) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٣٩٩-٤٠٠.
- (٢٦) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي - القطر العراقي كانون الثاني ١٩٧٤، ثورة ١٧ تموز التجربة والأفاق، ص ٦، ويشير أحمد الحبوبي إن هم البعث كان الاحتفاظ بالسلطة هذه المرة ولا يريد التفريط بها، أحمد الحبوبي، المصدر السابق، ص ٢٢.
- (٢٧) الجمهورية العراقية، القرارات العامة لمجلس القيادة الثورة ١٩٦٨-١٩٧٧، مجلد الأول، إشراف المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري مطبعة العاني، بغداد (ب.د.ت)، ص ١٢.
- (٢٨) ابراهيم رسول حسين العامري، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٨ - ١٩٧٣، رسالة ما جستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص ٥١.
- (٢٩) وبالوقت نفسه تشكلت وزارات جديدة كان فيها البكر رئيساً للجمهورية والنايف رئيساً للوزراء وتتكون من ستة وعشرين وزيراً، ينظر: ابراهيم رسول العامري، المصدر السابق، ص ٥٠-٥٢.
- (٣٠) سلولجت. ماريون وبيتر. (١٩٩٢). العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية، ط ١، ترجمة مركز الدراسات والترجمة، مراجعة وتقديم أحمد رائف، الزهراء للأعلام العربي، القاهرة، ص ١٧٤، التأخي (جريدة)، العدد ((٣١٩)) في ٢٤/تموز ١٩٦٨.

- (٣١) مار. فيبي. (١٩٩٢). تاريخ العراق المعاصر ، البعث في السلطة ج ٢ ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد مرتضى - للكاتب العراقي ، بغداد ، ص ١٤ .
- (٣٢) تريب ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .
- (٣٣) المشرق (جريدة) ، العدد (٣٩٠٨) في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٧ .
- (٣٤) الجمهورية العراقية ، القرارات العامة ، ص ١١-٢٨ .
- (٣٥) سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ ، في بيان رقم (٦) الصادر عن مجلس قيادة الثورة في ١٧ تموز شملت الإحالة على التقاعد (١) اللواء الركن إبراهيم فيصل الأنصاري (٢) اللواء الطيار جسام محمد الشاهد (٣) اللواء الركن محمود كريم ، الجمهورية العراقية، مجلد (١)، القرارات العامة، المصدر السابق ، ص ١٧ .
- (٣٦) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .
- (٣٧) الجمهورية العراقية ، القرارات العامة ، ص ٢٠ .
- (٣٨) للحصول على تفاصيل الانقلاب البعثي على شركائه في يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨ ينظر حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .
- (٣٩) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ١٥ .
- (٤٠) لمعرفة أسماء الوزراء وأعضاء المجلس المعزولين ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٦ .
- (٤١) علياء الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٥٨ .
- (٤٢) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٤٠٠ ، فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ١٧ .
- (٤٣) لمعرفة أسماء التشكيلة الوزارية الجديدة التي ترأسها البكر والتنوع في اتجاهاتها ينظر : جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي ، ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ - ٢٠٠٠ ، ط ١ ، دار المدى ، بغداد ٢٠٠٣ ، ص ١٠٨-١٠٩ .
- (٤٤) الجمهورية العراقية ، القرارات ، مج ١ ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .
- (٤٥) في ١٧ أيلول ١٩٦٧ حدث الانشقاق داخل الحزب الشيوعي فتشكلت منظمة شيوعية اتخذت اسم الحزب الشيوعي العراقي - القيادة المركزية ، للتفاصيل ينظر : حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .
- (٤٦) الجمهورية العراقية ، القرارات ، مج ١ ، ص ٣٥ .
- (٤٧) غادة فائق محمد علي ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .
- (٤٨) ينظر البيان رقم ٢٩ الصادر في ١ آب ١٩٦٨ على سبيل المثال ، الجمهورية العراقية ، القرارات مج ١ ، ص ٣٢ .
- (٤٩) ينظر فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ١٧-١٨ .
- (٥٠) علاوي. إياد. (٢٠١٨). بين النيران محطات في مسيرة أياد علاوي ، ط ١ ، ج ١ ، دار المدى ، بغداد ، ص ٦٩-٧٥ ، وللتعرف على النفوذ التكريتي بالسلطة ينظر : حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٤٠٠-٤٠٥ .
- (٥١) الموسوي باقر إبراهيم. (٢٠٠٢). مذكرات باقر إبراهيم ، ط ١ دار الطليعة ، بيروت ، ص ١٤٩ .
- (٥٢) الوقائع العراقية (جريدة) العدد ١٦٢٥ في ٩/٢١ ١٩٦٨ .
- (٥٣) ابراهيم رسول العامري ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .
- (٥٤) الوقائع العراقية ، العدد (١٦٢٥) .
- (٥٥) سلو جلت ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .
- (٥٦) الوقائع العراقية ، العدد (١٦٢٥) ، في ٩ / ٢١ / ١٩٦٨ .
- (٥٧) ابراهيم رسول العامري ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .
- (٥٨) سلوغلت ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .
- (٥٩) الوقائع العراقية ، العدد (١٦٢٥) ، في ٩/٢١ ١٩٦٨ .
- (٦٠) المصدر نفسه .
- (٦١) سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .
- (٦٢) اصدر مجلس قيادة الثورة قانون المجلس الوطني المفترض بموجب قراره المرقم (١٦٥٣) وبجلسته المنعقدة في ١٢/١٧ ١٩٧٠ الذي نص على إنشاء المجلس الوطني بقرار من رئيس مجلس قيادة الثورة الذي منح نفسه سلطة اختيار أعضاء المجلس الوطني من ممثلي قطاعات الشعب المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن العناصر الوطنية والقومية على أن لا يزيد عدد أعضائه على مائة عضو بمدة عضوية ثلاث سنوات ولم يشر قانون المجلس الوطني الى إجراء انتخابات عامة لانتخاب أعضائه بل يتم تعيينهم من قبل مجلس قيادة الثورة ويقوم المجلس الوطني بانتخاب داخلي لاختيار رئيس له : لتفاصيل أكثر ينظر : الوقائع

- (٦٣) العراقية ، (جريدة) العدد ١٩٥٠ في ١٢/٢٨/١٩٧٠ ، حول المجلس الوطني كاستشاري وانعقاده عام ١٩٨٠ ، سلوجلت ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .
- (٦٤) الوقائع العراقية (جريدة) ، العدد (١٩٠٠) ، في ١٧/٧/١٩٧٠ .
- (٦٥) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .
- (٦٥) الأعضاء الجدد في مجلس قيادة الثورة ، صدام حسين ، عبد الكريم الشبيخي ، عبد الله سلوم السامرائي ، عزة مصطفى ، شفيق الكمالي ، طه ياسين جزراوي ، صلاح عمر العلي ، عزة الدوري ، مرتضى الحديثي ، عبد الخالق السامرائي ، فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ٢١ .
- (٦٦) سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ ، فيبي مار . المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- (٦٧) المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري (١٩٧٩) . القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨-١٩٧٧ ، مج ٢ ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ص ٣٣٣ .
- (٦٨) لتفاصيل حول التحالف بين البكر و صدام حسين ودور الثاني السري في المجالات الأمنية وترسيخ أقدام البعث وما أتخذ من إجراءات ينظر : سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص ١٨٢-١٨٣ .
- (٦٩) للاطلاع على قصة الإطاحة الدراماتيكية بصالح مهدي عماش والتخلص منه كشخصية نافذة ومؤثرة أدت دوراً في انقلاب البعث لعام ١٩٦٨ ينظر مارواه ، صلاح عمر العلي ، اسرار صعود ، ص ١٤٦-١٥٠ ، وينظر الاتهامات التي وجهت لعماش بالتخطيط للانقلاب ضد الحكم البعثي وقصة المؤتمر الاستثنائي لمجلس قيادة الثورة الذي جرى فيه انتخاب صدام حسين نائب لرئيس المجلس في : المشرق ، (جريدة) ، عدد ٣٩٥٨ في ٢٤ كانون الثاني ، ٢٠١٨ .
- (٧٠) في منتصف عقد السبعينيات وقبل أن يصبح صدام حسين رئيساً للمجلس بدأت تظهر عدد من القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس قيادة الثورة بإمضاء صدام حسين نفسه دلالة على موقعه المميز والملاحظ أن صدام حسين بعد أن أصبح رئيساً للمجلس وعزت الدوري نائباً له لم يصدر قرار بتوقيع الدوري ، كما يمكن الافادة من رواية القيادي البعثي طاهر توفيق التي تؤكد رغبة صدام حسين بالغاء منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في نهاية عقد الثمانينيات الذي كان يشغله عزت الدوري غير أن الأخير كان متمسكاً بمنصبه مطالباً بالحاح لبقائه فيه ، ينظر طاهر توفيق العاني ، انهيار العراق المفاجئ وتداعياته ، ط ١ ، دار الحكمة لندن ٢٠١٥ ، ص ١٣٧ .
- (٧١) سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ .
- (٧٢) في عام ١٩٨٠ منح مجلس قيادة الثورة رئيسه صلاحية إصدار القرارات باسم المجلس دون اجتماع أعضائه أو حتى الاتصال بهم بل الاكتفاء بإبلاغهم بصدور القرار ودخوله حيز التنفيذ ومن الغريب أحياناً أن الأعضاء يتسلمون التبليغ بالقرارات الصادر بعد شهرين من صدورها وأحياناً يطلعون عليها عن طريق وسائل الإعلام أو من الجريدة الرسمية ، للتفاصيل ينظر : طاهر توفيق العاني ، ص ٣٥-٣٦ .
- (٧٣) مثل عبد الخالق السامرائي وحسب كل الأحاديث والكتابات عنه شخصية بعثية متعففة ونزيهة وزاهدة بالمناصب وناقداً شرساً لتصرفات القيادات البعثية وتفردهم بالسلطة وتعاملاتهم القاسية مع التيارات السياسية الأخرى وهو ما أدى لزجه بالسجن عام ١٩٧٣ بعد محاولة ناظم كزار الانقلابية ومن ثم إعدامه عام ١٩٧٩ ضمن ما يعرف بحادثة قاعة الخلد ، للتفاصيل : المشرق ، العدد ٤١٤٧ ، في ٢٥ / أيلول ، ٢٠١٨ ، سيف الدين الدوري ، المصدر السابق .
- (٧٤) قدوري. فخري. (٢٠١٤). هكذا عرفت البكر و صدام رحلة ٣٥ عام في حزب البعث ، ط ٢ ، دار الحكمة، لندن ، ص ٧٧ .
- (٧٥) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .
- (٧٦) تشارلز تريبي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .
- (٧٧) يشير الدكتور إياد علاوي في مذكراته الى تلك القسوة والعنف والاعتقالات غير المبررة التي شنها البعث بعد استلام السلطة عام ١٩٦٨ وكان هدفها كما يشير علاوي ارباب الآخرين وإضعاف قوتهم ، أياد علاوي ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
- (٧٨) سلوجلنت ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .
- (٧٩) أنشأ مجلس قيادة الثورة محاكم خارج السياقات القانونية القضائية وهي محاكم خاصة إستند في تشكيلها الى ما أسماه الشرعية الثورية التي حكم بها البلاد دون إعلان نوايا لإقامة نظام تمثيلي حقيقي وحكومة تستند الى الارادة الشعبية ، ينظر : الجمهورية العراقية ، قرارات المجلس باعتباره الجهة العليا لصنع القرارات ، الجمهورية العراقية ، القرارات ، مج ١ ،

- المصدر السابق، ص ١٧٩، المشرق (جريدة) العدد (٤١٦٠) في ١٠ تشرين الأول، ٢٠١٨.
- (٨٠) المشرق (جريدة)، المصدر نفسه.
- (٨١) الجمهورية العراقية، القرارات، مج ٢ ص ٩١.
- (٨٢) الوقائع (جريدة) العدد ١٧٢٩ في ١٥/٥/١٩٦٩.
- (٨٣) المصدر نفسه.
- (٨٤) ولمزيد من التفاصيل حول الاندماج بين الدولة العراقية وحزب البعث والطبيعة الرقابية وسلطة البعث وتغلغله في كل المفاصل الحياتية حتى الخاصة منها ينظر، يوسف ساسون، بعث صدام، رؤية من داخل نظام استبدادي، ط ١، ترجمة رفعت السيد علي، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٥، ص ٦٩.
- (٨٥) ينظر: التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي - القطر العراقي كانون الثاني ١٩٧٤، ص ٤٠-٤٢، وينظر أيضاً سلوجنت، المصدر السابق، ص ٢٨٧-٢٨٥.
- (٨٦) عندما تم الإعلان عن الجبهة الوطنية عام ١٩٦٣ أشار اليكر قائلاً: ((لا مكان لأعضاء الحزب الشيوعي والديمقراطي الكردستاني داخل مجلس قيادة الثورة باعتباره الجهة العليا لصنع القرارات سلوجنت، المصدر السابق، ص ١٧٩.
- (٨٧) فيبي مار، المصدر السابق، ص ٢٢.
- (٨٨) بارام. أماتيزيا ورود أكيم وزيدل رونين (٢٠١٦)، صراع الهويات في العراق، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، ط ١، دار ميزو بوتوميا، بغداد، ص ٧٩-٨٠.
- (٨٩) فيبي مار، المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.
- (٩٠) الوقائع العراقية (جريدة) العدد (١٩٠٠) في ١٧/٧/١٩٧٠.
- (٩١) أماتيزيا برام، المصدر السابق، ص ٤١.
- (٩٢) الوقائع العدد (١٩٠٠)، في ١٧/٧/١٩٧٠.
- (٩٣) فيبي مار، المصدر السابق ن ص ٢٢-٢٣.
- (٩٤) فخري قدوري، المصدر السابق، ص ١٦٦.
- (٩٥) الجمهورية العراقية، القرارات، مج ٢، ص ٩١.
- (٩٦) جواد هاشم، المصدر السابق، ص ١٢٠-١٢١.
- (٩٧) يمكن الحصول على معلومات وافية ومثيرة عن التشريعات والقوانين التي أصدرها مجلس قيادة الثورة ابتغاء لصيغ الدولة بصيغة البعث وتنسيق حركة ملاكاتها ومؤسساتها تحت اشراف بعثي خالص، كما يمكن الاستدلال على الطبيعة التي مكنت البعث من السيطرة على كل مفاصل الدولة وإدارتها، وإعادة بنائها بما ينسجم مع إرادة البقاء بالسلطة دون منافسة: بهذا الخصوص ينظر لسرد وافٍ عن التشريعات بتبويب منظم: علي محمد ابراهيم الكرباسي، المصدر السابق.
- (٩٨) الجمهورية العراقية، القرارات العامة، مج ٢، ص ١٩٥.
- (٩٩) ينظر جواد هاشم، المصدر السابق، ص ٢٠٦-٢٠٧، ويمكن ملاحظة حالة أخرى مثيرة للاستغراب عندما يصدر المجلس قرارات تتعارض مع القوانين التي يصدرها المجلس نفسه، وفي هذا السياق أصدر مجلس قيادة الثورة قانون تنفيذ المشاريع الكبرى المرقم (١٥٧) لسنة ١٩٧٣ الذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٠/١/١٩٧٤ وتضمن هذا القانون منح تسهيلات وإغراءات للشركات المنفذة لهذه المشاريع والهدف منه تنفيذ مشاريع نفطية استيراجية ينظر: قدوري، المصدر السابق، ص ١٦٦-١٦٧.
- (١٠٠) لقراءة الحادثة كاملة ينظر: قدوري، المصدر السابق، ص ٨١-٨٢.
- (١٠١) التقرير السياسي الثامن، المصدر السابق، ص ٩٦.
- (١٠٢) على سبيل المثال يمكن الاطلاع على نماذج من القرارات الصادرة عن المجلس حول شؤون عامة متنوعة كما في القرارات: ٢٨٤ الصادر بتاريخ ٦/٣/١٩٧٥ المتعلق باستملاك مدارس أهلية وتحويل ملكيتها لوزارة التربية في الجمهورية العراقية، القرارات، مج ١، ص ٢٥٧ في ٣/٨/١٩٧٥، حول تمليك الاراضي للمواطنين، المصدر نفسه، ص ٢٦٤، وكذلك القرار (١٠٠٠) الصادر بتاريخ ١/٢/١٩٧٣ حول الاعفاءات الضريبية عن السيارات التي يجلبها الاطباء العراقيون من الخارج في الجمهورية العراقية، القرارات، مج ٢ ص ١٢٧، وقرار خاص بالتعيينات لدرجات وظيفية المرقم (١٢٥) في ١٤/٢/١٩٧٤، المصدر نفسه، ص ١١٣.

- (١٠٣) هلووش، عبد الرحمن مظهر. (٢٠١٧). صدام حسين الجمهورية الخامسة، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص٢٥٧-٢٥٩.
- (١٠٤) ينظر النص الكامل للقرار رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٢ تحت عنوان: ((تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة، في الوقائع العراقية ((جريدة)) العدد ((٢١٤٦)) في ١٩٧٢/٦/١.
- (١٠٥) بارام، المصدر السابق، ص١٧٠.
- (١٠٦) يعبر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن عن المخاوف العميقة من المؤسسة العسكرية ويصف إجراءات تطهير الجيش ممن وصفهم بالعناصر المشبوهة والمتآمرة والمغامرة ونشر أفكار البعث بين صفوفه بالمهمة الأساسية التي عمل عليها حزب البعث: للتفاصيل ينظر: التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن، المصدر السابق، ص١٣٥.
- (١٠٧) بارام، المصدر السابق، ص١٧٠.
- (١٠٨) للتفاصيل حول هذه الإجراءات، لتأكيد سياسة التبعيث وإخضاع المؤسسة العسكرية لايدولوجيته وإبعاد كل القوى السياسية عن العمل بين صفوفها فقد أصدر مجلس قيادة الثورة قراره المرقم ((١٣٥٧)) بتاريخ ١٩٧١/١١/١ منع بموجبه كل نشاط سياسي أو تنظيم حزبي داخل القوات المسلحة بأستثناء البعث، ويتعرض من مارس النشاط السياسي أو روج لأية جهة سياسية داخل صفوف الجيش للعقوبة ينظر: الجمهورية العراقية، القرارات العامة، مج١، ص٥٣٥.
- (١٠٩) بغية الحصول على معلومات وافية عن سلسلة من القوانين والإجراءات العسكرية لمجلس قيادة الثورة، ينظر: وزارة الدفاع، مجموعة القوانين والأنظمة العسكرية، مطبعة دار الجاحظ، بغداد ١٩٧٣، فهي تقدم لنا صورة واضحة عن الاهتمام بهذه المؤسسة والطرق القانونية للتعامل معها.
- (١١٠) انظر الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ المادة السابعة والثلاثون، الوقائع، العدد (١٩٠٠)، ١٩٧٠/٧/١٧.
- (١١١) هنتغتون بصموئيل. (٢٠١٥). النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ط٢، دار الساقى، بيروت، ص٣٤-٤٣.
- (١١٢) حنا أرندت، أسس التوتاليتارية، ط٢، ترجمة: أنطوان أبو زيد، دار الساقى، بيروت ٢٠١٦، ص١٥٢.
- (١١٣) يقدم وزير التخطيط بحكومة البعث التي تشكلت بعد ٣٠ تموز ١٩٦٨ صورة عن المزاج الساخط للوزراء الاختصاص من الوزراء الحزبيين: للتفاصيل ينظر: جواد هاشم، المصدر السابق، ص١٧٢. ٨٩- التقرير السياسي الثامن، المصدر السابق، ص٤١.
- (١١٤) المصدر نفسه، ص٤١.
- (١١٥) المصدر نفسه، ص٤١-٤٢.
- (١١٦) من الأسماء التي حملت هذه الصفة، صلاح عمر العلي وزير الإعلام، وعبد الله سلوم السامرائي وزير التربية، وعبد الكريم الشخلي وزير الخارجية وعزت مصطفى وزير الصحة، ينظر: فيبي مار، المصدر السابق، ص٢٣-٢٤، هاشم جواد، المصدر السابق، ص١١٦.
- (١١٧) تشارلس تريب، المصدر السابق، ص٢٦٦.
- (١١٨) صلاح عمر العلي، المصدر السابق، ص١٥٣-١٥٥.
- (١١٩) طاهر توفيق العاني، المصدر السابق، ص١٤٢-١٤٣.
- (١٢٠) في ايلول عام ١٩٧٧ قرر مجلس قيادة الثورة تعيين جميع أعضاء القيادة القطرية أعضاء في مجلس قيادة الثورة الذي جعل من الصعوبة التمييز بين هاتين الهيئتين وولد تداخلاً بين الهيئات الثلاث الرئيسية، القيادة القطرية، مجلس قيادة الثورة، رئاسة الجمهورية، وهو ما مكن حزب البعث من السيطرة على صياغة سياسته وتشريعها وتنفيذها، للتفاصيل ينظر: فيبي مار، المصدر السابق، ص٤٢، وينظر أيضاً قرار المجلس بهذا الخصوص المرقم ((٩٩٧)) الصادر بتاريخ ٤ أيلول ١٩٧٧ في الجمهورية العراقية، الأنظمة والقرارات، مج٢، ص٩٢.
- (١٢١) هاشم جواد، المصدر السابق، ص١٦٢.
- (١٢٢) المصدر نفسه، ص١٧٢.
- (١٢٣) للتعرف على هذه الصفة والطبيعة السرية لنظام البعث في العراق ينظر: حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية على الرابط التالي:

- (١٢٤) ينظر المادة الحادية والأربعون - ب - من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠ المنشور في الوقائع العراقية ((جريدة)) العدد ١٩٠٠ في ١٧/٧/١٩٧٠، ص ١٠ .
- (١٢٥) جواد هاشم ، المصدر السابق ن ص ٣٣٢ .
- (١٢٦) طاهر العاني ، المصدر السابق ن ص ٥٧ .
- (١٢٧) فخري قدوري ، المصدر السابق ، ص ٧٥ ، وفي مناقشة القضايا الهامة كانت تعقد اجتماعات مشتركة لكل من مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية ، ينظر : طاهر العاني ، المصدر السابق ، ص ٧٢ ، هذا قبل أن يلحق أعضاء القيادة القطرية عام ١٩٧٧ بعضوية المجلس .
- (١٢٨) فخري قدوري ، المصدر السابق ، ص ٧٥-٧٧ .
- (١٢٩) وودز. كيفن أم . (٢٠١٧). أشرطة تسجيل صدام الأعمال السرية لنظام استبدادي ١٩٧٨-٢٠٠١ ، ط ١ ، ترجمة علي عبد الأمير صالح ، منشورات الجمل ، بغداد وبيروت .
- (١٣٠) الوقائع العراقية (جريدة) العدد ١٦٧٣ في ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٨ .
- (١٣١) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ٣٢٥ .
- (١٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣١٨ .
- (١٣٣) الوقائع العراقية العدد (١٦٧٣) في ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٨ .
- (١٣٤) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ٣٢٦ .
- (١٣٥) فخري قدوري ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .
- (١٣٦) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ -
- (١٣٧) المصدر نفسه ، ص ٣٢١ .
- (١٣٨) فخري قدوري ، المصدر السابق ، ص ١٠٨-١٠٩ .
- (١٣٩) جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ ،
- (١٤٠) المصدر نفسه ، ص ٣٢١ .
- (١٤١) قدوري ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .
- (١٤٢) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٤٠٠ .

المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

- (١) بارام، أماتزيا ورود أكيم وزيدل رونين. (٢٠١٦). صراع الهويات في العراق، ط ١ (ترجمة مصطفى نعمان أحمد). بغداد: دار ميزوبوتوميا.
- (٢) بطاطو، حنا. (٢٠٠٦). العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ج ٣. (ترجمة عفيف الرزاز. قم: منشورات فرصاد.
- (٣) تريب، تشارلز. (٢٠٠٦). صفحات من تاريخ العراق، بحث في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢، ط ١ (ترجمة زينة جابر إدريس). بيروت: الدار العربية للعلوم.
- (٤) تكريتي، برزان. (ب.د.ت). السنوات الحلوة والسنين المرة. بغداد: مكتبة المجلة.
- (٥) حيوي، أحمد. (٢٠١٨). رسالة اعتذار إلى الشعب العراقي، ط ١، لندن: دار الحكمة.
- (٦) حميدي، جعفر عباس. (٢٠٠٤). تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج ١، ط ١. بغداد: بيت الحكمة.
- (٧) دوري، سيف الدين. (٢٠١٥). فؤاد الركابي ضحية الحزب الذي أسسه، ط ١. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- (٨) زبيدي، علياء محمد حسين. (٢٠١٣). العهد العارفي في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨، ط ١. بغداد: مكتبة عدنان.
- (٩) سعيد، علي كريم. (ب.د.ت). عراق شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم، مراجعة في ذاكرة طالب شبيب، ط ١. بيروت: الكنوز الأدبية.
- (١٠)

- (١٦) سلوجنت، ماريون وبيتر. (ب.د.ت). العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية، ط١، (ترجمة مركز الدراسات)
- (١٧) والترجمة. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.
- (١٨) علاوي، أياد. (٢٠١٨). بين النيران محطات في مسيرة أياد علاوي، ط١، ج١. بغداد: دار المدى.
- (١٩) علي، صلاح عمر. (ب.د.ت). أسرار صعود صدام إلى السلطة. بيروت: مكتبة الحضارة.
- (٢٠) قدوري، فخري. (٢٠١٤). هكذا عرفت البكر وصدام رحلة ٣٥ عام في حزب البعث، ط٢، لندن: دار الحكمة.
- (٢١) كامل، صفوة كامل. (٢٠١٧). عبد الرحمن عارف الرئيس البار. بيروت: دار الرافدين.
- (٢٢) مار، فيبي. (٢٠٠٩). تاريخ العراق المعاصر، البعث في السلطة، ج٢. (ترجمة مصطفى نعمان أحمد). بغداد: مرتضى
- (٢٣) للكتاب العراقي.
- (٢٤) المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري. (١٩٧٩). القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة الجمهورية العراقية،
- (٢٥) مج١، بغداد: المكتبة الوطنية.
- (٢٦) الموسوي، باقر إبراهيم. (٢٠٠٢). مذكرات باقر إبراهيم، ط١. بيروت: دار الطليعة.
- (٢٧) هاشم، جواد. (٢٠٠٣). ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠، ط١. بغداد: دار المدى
- (٢٨) هلوش، عبد الرحمن مظهر. (٢٠١٧). صدام حسين، الجمهورية الخامسة، ط١. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- (٢٩) هنتغتون، صموئيل. (٢٠١٥). النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ط١. بيروت: دار الساقى.
- (٣٠) دباغ، ضرغام عبد الله. (٢٠١٥). لا بد لنا من فجر، سيرة ذاتية في النضال القومي. بغداد: دار ضفاف.
- (٣١) هويدي، أمين. (٢٠١٧). كنتُ سفيراً في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥، ط٢ (تقديم خير الدين حسيب). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- (٣٢) وزارة الثقافة والإرشاد في العراق. (١٩٦٧). الرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف: بمناسبة مرور عام على
- (٣٤) استشهاد الرئيس ورفاقه الأبرار. بغداد: دار الجمهورية.
- (٣٥) وودز، كيفن أم. (٢٠١٧). أشرطة تسجيل صدام الأعمال السرية لنظام استبدادي ١٩٧٨-٢٠٠١، ط١. (ترجمة علي
- (٣٦) عبد الأمير صالح. بيروت-بغداد: منشورات الجمل.

ثانياً- الصحف :

- (١) التآخي (جريدة)، العدد (٣١٩) في ٢٤ تموز / ١٩٦٨ .
- (٢) المشرق (جريدة)، العدد (٤١٢٣) في ٢٠ آب / ٢٠١٨، العدد (٣٩٠٨) في ٢٣ تشرين الثاني / ٢٠١٧، العدد (٤٠٠٧) في ٢٥ آذار / ٢٠١٨، العدد (٣٩٥٨) في ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٨، العدد (٤١٤٧) في ٢٥ أيلول ٢٠١٨، العدد (٤١٦٠) في ١٠ تشرين الأول ٢٠١٨
- (٣) الوقائع العراقية (جريدة)، العدد (١٦٢٥) في ١٩٦٨/٩/٢١، العدد (١٩٥٠) في ١٩٧٠/١٢/٢٨، العدد (٢١٤٦) في ١٩٧٢/٦/١، العدد (١٩٠٠) في ١٩٧٠/٧/١٧، العدد (١٦٧٣) في ١٩٦٨/١٢/٣٠، العدد (١٧٢٩) في ١٩٦٩/٥/١٥.

ثالثاً- الرسائل:

- (١) العامري، إبراهيم رسول. (٢٠١٧)، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٣ . (رسالة ماجستير غير منشورة))، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء .

References**First:Books:**

- 1.Ahmed Al-Habboubi, letter of apology to the Iraqi people, 1, Dar al-Hikma, London 2018.
- 2- The Republic of Iraq, General Decisions of the Revolutionary Command Council 1968-1977, 1, Supervision of the National Center for Consulting and Administrative Development, Al-Ani Press, National Library, Baghdad 1979.
- 3-Amazia Baram, Akim Rudd, Ronen Zaidel, Conflict of Identities in Iraq, Translated by Mustafa Noman Ahmad, I, Mesopotamia House, Baghdad 2016.
- 4-Amin Hwaidi, Ambassador to Iraq 1963-1965, Missed Opportunities for Arab Unity, presented by Khairuddin Hassib, II, Center for Arab Unity Studies, Beirut 2017.
- 5- Ayad Hashim Hussein Allawi, between the fire stations in the march of Iyad Allawi, I 1, 1, Dar Mada, Baghdad 2018
- 6- Baqer Ibrahim al-Musawi, memoirs of Baqir Ibrahim, I 1 Dar al-Tali'ah, Beirut 2002
- 7- Barzan al-Tikriti, The Sweet Years and the Years, The Library of the Journal, Baghdad, History.
- 8- Charles Tripp, Pages from the history of Iraq, Research in the history of contemporary Iraq since the emergence of the modern state until mid-2002, I 1, translation by Zeina Jaber Idris, Arab Science House, Beirut
- 9- Jawad Hashim, Memoirs of an Iraqi Minister, Memories in Iraqi Politics 1967-2000, I 1, Dar Al-Mada, Baghdad 2003.
- 10-Jafar Abbas Hamidi, History of the Iraqi Ministries in the Republican era 1958-1968, 9, I 1, Beit al-Hikma, Baghdad 2004.
- 11- Hanna Batato, Iraq Communists, Baathists and Free Officers, C3, Translated by Afif Al-Razzaz, Farhad Publications, Qom 2006.
- 12- Saif al-Din al-Douri, Fouad al-Rikabi, Victim of the party he founded, 1, Arab Institute for Studies and Publication, Beirut, 2015.
- 13- Safwa Fahim Kamel, Abdel-Rahman Aref, President, Dar Al-Rafidain, Beirut 2017.
- 14- Salah Omar Al-Ali, Secrets of Saddam's Rise to Power, Library of Civilization, Beirut, undated.
- 15-Samuel Huntington, The Political System of Changing Societies, II, Dar Al-Saki, Beirut, 2015.
- 16- Dargham Abdullah Dabbagh, we must dawn, autobiography in the national struggle, the House of the banks of Baghdad 2015.
- 17-Abdulrahman Mazhar Al-Halloush, Saddam Hussein, Fifth Republic, 1, Arab Publishers' House Publishers, Beirut 2017.
- 18-Alia Mohammed Hussein Al-Zubaidi, The Burial Covenant in Iraq 1963-1968, I, Adnan Library House, Baghdad, 2013.
- 19-Ali Karim Said, the Iraq of February from the dialogue of concepts to the dialogue of blood, a review in the memory of student Shabib, 1, literary treasures House Beirut.
- 20-Ghada Faeq Mohammed Ali, Amer Abdullah and his political and intellectual role in Iraq (1924 - 2000), I 1, House of Cultural Affairs, Baghdad 2018.

21- Vibe Mar, The History of Contemporary Iraq, Baathism in Power C2, Translation of Mustafa Noman Ahmed Mortada - Iraqi Writer, Baghdad 2009

22-Fakhri Kadouri, so knew Bakr and Saddam's 35 year trip to the Baath Party, I 2, Dar al-Hikma, London 2014.

23-Kevin M. Woods, tapes of Saddam's Secret Acts of the Autocratic System 1978-2001, I, Ali Abdul-Amir Saleh, Mansharat al-Jamal, Baghdad and Beirut, 2017.

24- Marion and Peter Sluglet, Modern Iraq from Revolution to Dictatorship, I 1, translation of the Center for Studies and Translation, review and presentation by Ahmed Raef, Al Zahraa for Arab Media, Cairo

25-The Ministry of Culture and Guidance in Iraq, the late President Abdul Salam Mohammed Aref on the occasion of the anniversary of the martyrdom of the President and his fellow Righteousness, Dar Al-Jumhuriya, 1967.

26-Joseph Sasson, Saddam's Sentence, A View from Within an Autocratic System, I, Translated by Mr. Ali, Al-Jamal Publications, Beirut, 2015.

Second: Newspapers:

1.AlTaakhi, (brotherhood) (newspaper), No. (319) on 24 July 1968.

2.Almashriq On 25 November 2018, No. (3958) on 24 January 2018, No. (4007) on 25 November 2018, No. (3908) of 23 August 2017, 4147) on 25 September 2018, No. 4160 on 10 October 2018

3. The Iraqi Waqaai (Chronicle) (Journal), No. (1625) on 21/9/1968, No. (1950) on 28/12/1970, No. (2146) on 1/6/1972, No. (1900) on 17/7 / 1970, No. (1673) on 30/12/1968, No. (1729) on 15/5/1969.

Third: Theses

1 - Ibrahim Rasul Hussein Al Ameri, Political Developments in Iraq 1968-1973, unpublished Master thesis submitted to the Faculty of Education for Human Sciences, University of Karbala, 2017.

Revolutionary Command Council of Iraq 1968, Emergence and Establishing history study

Asst Prof. Dr. Haider Nizar Assayid Salman,
University of Kufa,
Faculty of Archaeology

ABSTRACT

This research in titled ((Revolutionary Command Council of Iraq 1968, Emergence and Establishing history study)); deals with establishment of the council after the coup carried out by the Baath party in Iraq, in July 17, 1968. This council represents supreme authority in the Iraqi state, holds the power of legislation, issuing laws and planning of state policy. This search also deals with development of its role on State affairs, the powers granted by the constitution to this council, and selection mechanism of its board members, and the leverage and power granted to the chairman and members of theboard.

Key words:

- 1- revolution command council
- 2- Coup of 17/July 1968
- 3-chairman of revolution command council
- 4- deputy of chairman of revolution command council
- 5-bathification of state
- 6- regional command
- 7-advisory committees (boards)